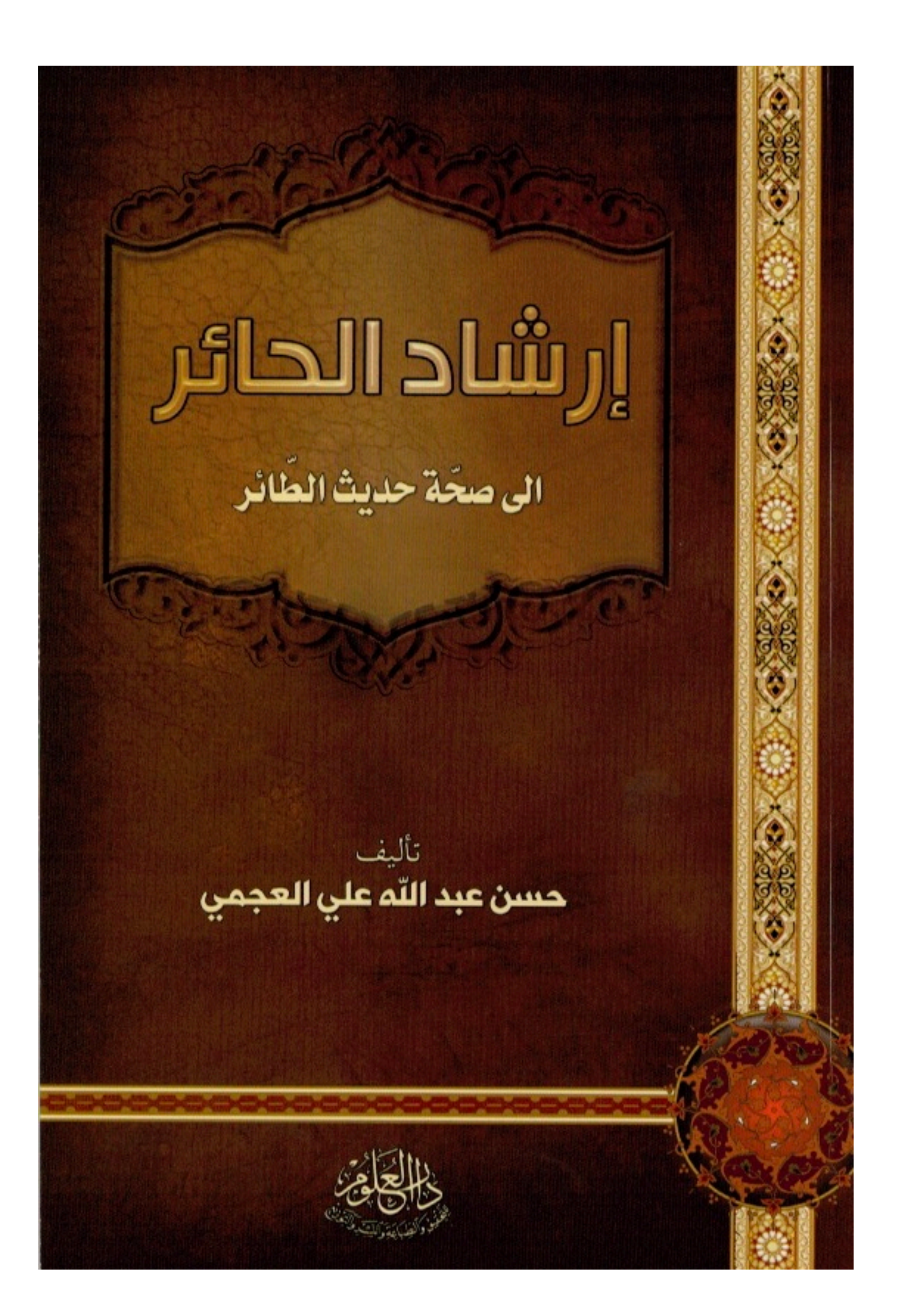

إرشاد الحائر
الى صحّة حديث الطّائر
تأليف
حسن عبد الله علي العجمي
دار العلوم



إرشاد الحائر

إلى صحة حديث الطائر

جميع الحقوق محفوظة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



المكتب والمستودع :بئر العبد ـ مقابل البنك اللبناني الفرنسي
ص.ب:24/140 ـ هاتف:01/541650 ـ تلفاكس:01/545182 ـ موبايل:03473919
www.daraloloum.com E-mail:info@daraloloum.com

إرشاد الحائر

إلى صحة حديث الطائر

تأليف
الشيخ حسن عبدالله العجمي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم

مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك

نستعين اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين أنعمت عليهم

غير المغضوب عليهم ولا الضالين



المدخل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه المنتجبين ومن تبع نهج محمد وآله إلى قيام يوم الدّين.

كثيرة هي المناقب والفضائل التي تميّز واختص بها الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، قال مجاهد بن جبر وهو من كبار التابعين، وأحد أكبر علماء التفسير:

(إن لعلي سبعين منقبة ما كانت لأحد من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله وسلّم» مثلها، وما من شيء من مناقبهم إلاّ وقد شاركهم فيها) (١).

وقال أحمد بن حنبل:

(ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب «رضي الله عنه»)(٢).

---

(١) شواهد التنزيل ١/ ١٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١١٦.

ومما جاء من فضائله «عليه السلام» الحديث المعروف بحديث الطير أو الطائر المشوي، ولما يحمل هذا الحديث في مضمونه من دلالة على أنّه «عليه السلام» أفضل أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنه يأتي في مرتبة الأفضلية بعد النبي الأكرم محمد «صلى الله عليه وآله». أنكره وردّه البعض لمخالفته لما يذهبون إليه من تفضيل بعض الصحابة عليه، فطعنوا في هذا الحديث سنداً ودلالةً.

فوفقني الله سبحانه وتعالى -وله الحمد والشكر والمنة على ذلك- لمناقشة بعض أسانيد هذا الحديث، مما جاء في مصادر أهل السنة ومصنفاتهم، فتوصلت إلى أن الحديث صحيح من بعض طرقه وحسن لذاته أو لغيره من بعض طرقه الأخرى، وذلك حسب قواعدهم ومبانيهم، وأقوال البعض من علمائهم، كما ورددت على ما أثاره البعض حول مضمونه من شبهات وإشكالات، وأثبت من خلال العديد من الشواهد أن متنه صحيح، وأن دلالته هي دلالة العديد من الأحاديث المأثورة عن النبي «صلى الله عليه وآله» والمروية في مصادر أهل السنة أيضاً.

أسأل الله العلي القدير أن يتقبل مني هذا العمل، ويجعله لي ذخراً يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم.

من الطرق المعتبرة لحديث الطير

الطريق الأول:

قال الحافظ ابن عساكر في كتابه «تاريخ مدينة دمشق»:

(أخبرنا أبو غالب بن البنا، أنا أبو الحسين ابن الأبنوسي، أنا أبو الحسن الدارقطني، نا محمد بن مخلد بن حفص، نا حاتم بن الليث، نا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر القارىء، عن السّدّي، نا أنس بن مالك قال:

أهدي إلى رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» أطيارٌ، فقسمها وترك طيراً، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، فجاء علي بن أبي طالب، فدخل يأكل معه من ذلك الطير)[1].

الكلام عن رجال سند الطريق الأول:

ورجال سند هذه الطريق كلهم من الثقات، أما ابن عساكر فهو: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله أبو القاسم المعروف بابن عساكر، من كبار حفاظ أهل السنة وثقاتهم[2].

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٥٤.

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية ٢/ ١٣ رقم الترجمة ٣١١، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٦٧ رقم الترجمة: ١١١٠، طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢١٥ رقم الترجمة: ٩١٩، تاريخ الإسلام للذهبي ٤٠/ ٧٠.

وأبو غالب البنا، هو: أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي، وصفه الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» بالشيخ الصالح الثقة مسند بغداد، وأنّه من بقايا الثقات[1]، وقال عنه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي ابن نقطة الحنبلي في «التقييد»: (ثقة صحيح السماع، حدّث عنه الحافظ ابن عساكر وغيره)[2].

وأبو الحسين ابن الآبنوسي، هو: محمد بن أحمد بن علي ابن الآبنوسي البغدادي، وصفه الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» بالشيخ الثقة[3]،وقال عنه الخطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد»: (سمع أبا الحسن الدارقطني وسمع حبابة، وأبا حفص الكتاني، والمخلص، وأبا الحسن بن النجار الكوفي، وأحمد بن عبيد الواسطي، كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً)[4].

وأبو الحسن الدار قطني هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، من كبار حفاظ أهل السّنة وثقاتهم، صاحب السنن المعروفة بـ«سنن الدار قطني»[5].

ومحمد بن مخلد بن حفص، وصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بالإمام المفيد الثقة، مسند بغداد[6]، وقال عنه ابن حجر: (ثقة،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٦٠٣ .
(٢) التقييد ١/ ١٤٣ رقم الترجمة: ١٥٣ .
(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٨٥ .
(٤) تاريخ بغداد ٢/ ٢٢٠ رقم الترجمة: ٢٣٧ .
(٥) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٩٩١ رقم الترجمة: ٩٢٥ .
(٦) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٨ رقم الترجمة: ٨١١ .

ثقة، ثقة)[١]، وقال عنه الخطيب البغدادي: (وكان أحد أهل الفهم موثوقاً به في العلم، متّسع الرّواية، مشهوراً بالدّيانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة)[٢].

وحاتم بن الليث، وصفه الذهبي بالحافظ المكثر الثقة[٣]،وقال عنه ابن أبي يعلى: (وكان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً)[٤]، وذكره ابن حبّان في الثقات[٥]، وقال عنه الخطيب البغدادي: (وكان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً)[٦].

وعبيد الله بن موسى، هو: ابن أبي المختار العبسي، ممن أخرج له الجميع، وثقه الذهبي[٧]، وابن حجر[٨]، والعجلي[٩]، وأبو العلاء المباركفوري[١٠]، وذكره ابن حبّان في الثقات[١١]، ووثـقه أيضاً يحيى بن معين، وأبو حاتم، وعثمان بن أبي شيبة[١٢]، وقال عنه ابن سعد: (وكان ثقة صدوقاً)[١٣]، وقال عنه أحمد العجلي: (كان عالماً

---

(١) لسان الميزان ٧/ ٤٩٦ رقم الترجمة: ٧٣٨٩ .
(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٥٠٠ رقم الترجم: ١٦٧٣ .
(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥١٩ .
(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٦ رقم الترجمة: ١٩٥ .
(٥) الثقات ٨/ ٢١١.
(٦) تاريخ بغداد ٩/ ١٥٤ رقم الترجمة: ٤٢٩٩ .
(٧) الكاشف ١/ ٦٨٧ رقم الترجمة: ٣٥٩٣ .
(٨) تقريب التهذيب صفحة ٣٧٥ رقم الترجمة: ٤٣٤٥ .
(٩) معرفة الثقات ٢/ ١١٤ رقم الترجمة: ١١٧١ .
(١٠) تحفة الأحوذي ١٠/ ٢٠٩ .
(١١) الثقات ٧/ ١٥٢.
(١٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨.
(١٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/ ٥٢٢ رقم الترجمة: ٣٥٧٥ .

بالقرآن، رأساً فيه، وما رؤي ضاحكاً قط)[١].

وعيسى بن عمر القارئ هو: الأسدي المعروف بالهمداني، أبو عمر الكوفي الأعمى، وثقه ابن معين، والنسائي، والخطيب البغدادي، وابن خلفون، والعجلي، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبو حاتم: (ليس بحديثه بأس)، وقال أبو بكر البزار: (لا بأس به)[٢].

والسدي هو: إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أبي كريمة، احتج به مسلم في صحيحه، ووثقه أحمد بن حنبل، والعجلي، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال عنه النسائي: (صالح)، وقال مرة: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (هو عندي مستقيم الحديث صدوق، لا بأس به) وعدّله عبد الرّحمن بن مهدي[٣]، وقال الترمذي: (ووثقه يحيى بن سعيد القطان)[٤]، ووثقه شعبة وسفيان الثوري[٥]، وقال يحيى بن سعيد القطان: (لا بأس به، ما رأيت أحداً يذكر السدّي إلاّ بخير، وما تركه أحد)[٦]، وقال عنه السمعاني: (ثقة مأمون)[٧]، وقال عنه الذهبي: (حسن الحديث)[٨].

---

(١) تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٨٥، معرفة الثقات ٢/ ١١٤ رقم الترجمة: ١١٧١.
(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣/ ١١ رقم الترجمة: ٤٦٤٥.
(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨.
(٤) سنن الترمذي ٦/ ٢٩٤ تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين.
(٥) ذكر توثيقهما له ابن حجر في أجوبته على أحاديث مشكاة المصابيح وهي رسالة ملحقة بكتاب مشكاة المصابيح في أكثر من طبعة له.
(٦) تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٤ رقم الترجمة: ٥٧٢، التاريخ الكبير ١/ ٣٦١ رقم الترجمة: ١١٤٥، الأنساب ٣/ ٢٣٩.
(٧) الأنساب ٣/ ٢٣٩.
(٨) الكاشف ١/ ٢٤٧ رقم الترجمة: ٣٩١.

فرجال السند كلّهم من الثقات، فالحكم على هذه الطريق هو الصحة.

نعم حاول بعضهم تضعيف طريق السدي لحديث الطير بالسّدّي نفسه، لما ورد فيه من جرح ولسبب آخر، وسيأتي الرّد على ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى[1].

ورواه من طريق عبيد الله بن موسى بنفس باقي السّند أبو عيسى الترمذي في سننه، فقال: (حدّثنا سفيان بن وكيع، حدّثنا عبيد الله ابن موسى، عن عيسى بن عمر، عن السّدّي، عن أنس بن مالك، قال:

كان عند النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم طير فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه)[2].

ولقد طعن الشيخ شعيب الأرنؤوط في هذه الطريق بوجود سفيان بن وكيع فيها، ولزعمه أنّ السّدّي فيه لين، فقال:

(إسناده ضعيف لضعف سفيان بن وكيع، والسّدّي هو إسماعيل ابن عبد الرحمن الكوفي فيه لين)[3].

أقول:

أولاً: أما بخصوص إسماعيل السدي فسيأتي الرّد عن كل ما

---

(١) انظر صفحة ٣٠-٤٢.

(٢) سنن الترمذي ٦/ ٢٩٣ رواية رقم: ٤٠٥٥ .

(٣) سنن الترمذي هامش صفحة ٢٩٣ من المجلد السادس.

قيل فيه من طعن بالتفصيل، ونلخصه هنا بالقول: أنه ثقة، وأنّ من طعن فيه إنّما طعن فيه بسبب مذهبه، لا بسبب صدقه وأمانته وضبطه في الرّواية.

وأما سفيان بن وكيع فهو: ابن الجراح، وقد أوجز حاله الشيخ أحمد محمد شاكر، فقال:

(سفيان بن وكيع بن الجراح هو صدوق في نفسه إلاّ أنّه كان يلقن، وكان ورّاقه يلقنه، فأفسد حديثه وأسقطه)[1].

فالمشكلة في حديثه من جهة ورّاقه، الّذي زعموا أنّه أدخل عليه في حديثه ما ليس منه، فالحكم على هذه الطريق هو الضعف، لكن هناك متابع لسفيان بن وكيع على رواية حديث الطير عن عبيدالله ابن موسى وهو الثقة حاتم بن الليث، وذلك عند الحافظ ابن عساكر في كتابه «تاريخ دمشق»، وقد مرّت روايته وهي الطريق الأولى من طرق حديث الطير التي أوردناها في هذا الكتاب، فكشفت لنا هذه المتابعة عدم صحة احتمال أن تكون هذه الرّواية قد أدخلت على ابن وكيع من قبل ورّاقه، وبما أنّه صدوق في نفسه فإن هذه الطريق للحديث تكون حسنة لا ضعيفة كما ذهب إلى ذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط وغيره.

والعديد ممن نقل هذا الحديث عن سنن الترمذي أو أشار إليه ذكر أن الترمذي قال عنه: «هذا حديث غريب»، وهو الموافق لبعض النسخ المطبوعة، إلاّ أنّ البعض نقل أنه قال: «هذا حديث حسن غريب»، وممن نقل ذلك الشيخ حسين سليم أسد في

(١) مسند أحمد هامش صفحة ٤٠٢ من المجلد الأول.

هامش صفحة ١٠٦ من المجلد السابع من مسند أبي يعلى الموصلي بتحقيقه[١]، وذكر تحسين الترمذي أيضاً الوليد بن محمد بن نبيه سيف الناصر في هامش صفحة ٢٠٢ من المجلد الثالث من كتاب الشريعة للآجري بتحقيقه[٢]، وذكره أيضاً الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني في سلسلته الضعيفة[٣]، وهؤلاء من المحققين وممن لهم اطلاع واسع على النسخ المختلفة للكتب ومخطوطاتها.

ثم إن الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني قد ذهب بها عريضة في سلسلته الضعيفة، فلمّا وجد أنّ إعلال هذه الطريق بالسّدّي مخالف لقواعدهم ومبانيهم، وأنّ الرجل ثقة، والجرح الوارد فيه غير معتد به، ولا مؤثر في اعتبار روايته، وأنّ رواية حديث الطير إليه رواتها كلّهم من الثقات، احتال حيلة أخرى لتضعيف هذا السّند، فأعلّه بالرّاوي عبيد الله بن موسى العبسي، فقال في سلسلته الضعيفة:

(لعل إعلاله بـ «عبيد الله بن موسى» - وهو: ابن أبي المختار العبسي - أولى، وذلك لسببين اثنين:

أحدهما: أن «عبيد الله» - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين - ففيه كلام كثير[٤]- كما تراه في «التهذيب» وغيره -، وكان له تخاليط، ومنكرات، مع غلو في التشيع، قال ابن سعد في «الطبقات» «٦/ ٤٠٠»: «كان ثقة صدوقاً إن شاء الله، كثير الحديث، حسن

---

(١) انظر وثيقة رقم (١) في نهاية هذا الكتاب.

(٢) انظر وثيقة رقم (٢) في نهاية هذا الكتاب.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة هامش صفحة ١٧٤ من المجلد الرابع عشر.

(٤) هذا الكلام من الألباني فيه مبالغة وتهويل، فلا كلام كثير في عبيد الله بن موسى سوى ما نسب إلى أحمد بن حنبل، وقولهم عنه بأنّه شيعي وروى أحاديث منكرة في التشيّع.

الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس»[١].

وفي «التهذيب»: «قال أبو الحسن الميموني: وذُكر عنده - يعني: أحمد بن حنبل - «عبيد الله بن موسى»، فرأيته كالمنكر له،قال: «كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدّث بها».

قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الرّدية»[٢].

قلت: ولعل هذا منها - فيما يشير الإمام -، وذكر له في «العلل» «١/ ٥٥٦-١٣٢٧ تحقيق وصي الله» حديثاً، وعقب عليه بقوله: «أراه دخل لـ «عبيد الله بن موسى» إسناد حديث في إسناد حديث». قلت:وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي، لما سأذكره قريباً.

والآخر - من السببين -: أن «عبيد الله» اضطرب في إسناد الحديث، فمرة رواه عن عيسى بن عمر عن إسماعيل السدي -كما تقدم - ومرة قال: ثنا إسماعيل بن سلمان الأزرق عن أنس به مطولاً[٣].

---

(١) هذا كلام عار عن الصّحة، فقد مرّ عليك أنّ البخاري ومسلم أخرجا له، فهو عندهما ثقة، كما ومرّ عليك توثيق جماعة من أكابر علماء الجرح والتعديل عند أهل السنة له، فمن هم هؤلاء الكثيرون من النّاس اللذين ضعّفوا عبيد الله بن موسى؟!

(٢) لا نعلم ما هي هذه الأحاديث الرّدية التي أخرجها عبيد الله بن موسى وحدّث بها، فلم يذكر أحمد بن حنبل شاهداً واحداً منها.

(٣) ليس هذا من الإضطراب في شيء، وإنّما هو رواية للحديث من طريقين، مرة رواه عبيد الله بن موسى عن شيخه إسماعيل بن سلمان عن أنس بن مالك، ومرّة عن ←

أخرجه البزار «٣/ ١٩٣ - ١٩٤، كشف الأستار» : حدثنا أحمد ابن عثمان بن حكيم: ثنا عبيد الله بن موسى به. وعلقه البخاري «١/ ١/ ٣٥٨». وقال البزار: قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي[1]، وإسماعيل كوفي حدَّثَ عن أنس بحديثين.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ٩/ ١٢٦»، وقال: رواه البزار، وفيه إسماعيل بن سلمان وهو متروك.

قلت: فأنا أخشى أن يكون قول «عبيد الله بن موسى» في الإسناد المتقدم: «إسماعيل السدي» من تخاليطه التي أشار إليها الإمام أحمد ... جعله مكان: «إسماعيل بن سلمان» المتروك، فإن إسناد البزار إليه بذلك صحيح، فالحديث إنما هو حديث ابن سلمان هذا المتروك، وليس حديث «إسماعيل السدي» الثقة...)[2].

وقال الألباني بعد أن ذكر البعض ممن ضعّف هذه الطريق بالسّدّي ورد عليهم تضعيفهم لها به :

(وقد خفيت عليهم جميعاً علة الحديث الحقيقية في هذه الطريق، وهي وَهْم عبيد الله بن موسى واضطرابه في إسناده، قال: «إسماعيل السدي»... مكان: «إسماعيل بن سلمان»، كما سبق بيانه - وهو مما لم أسبق إليه - فيما علمت)[3].

← شيخه عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي عن أنس، فدعوى إضطراب عبيد الله هنا مزعومة من الألباني الهدف منها الطعن في هذه الطريق للحديث.

(١) بل في جملة من رواه عن أنس جماعة من الثقات كالسّدّي وعطاء وغيرهما.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٤/ ١٧٤-١٧٦.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٤/ ١٨٠.

أقول:

والّذي نخلص إليه من كلام الشيخ الألباني هذا: أن هذه الطريق ليس علّتها السدي كما ذهب إلى ذلك العديد ممن طعن فيها به، فالسدي ثقة، وإنّما علّتها هو عبيد الله بن موسى العبسي، لأنّ أحمد بن حنبل وصفه بأنّ عنده تخليط، فبنى الألباني من هذا القول المنسوب لأحمد في عبيد الله دليلاً للطعن في هذه الطريق وهو: أن عبيد الله خلط بين إسماعيل السدي الثقة وإسماعيل بن سلمان المتروك، فوهم في نسبة الحديث للسدي وإنما هو عن إسماعيل ابن سلمان، بدليل أن عبيد الله بن موسى روى أيضاً الحديث عن إسماعيل بن سلمان، عن أنس، وذلك عند البزار والبخاري في تاريخه الكبير، ونحن نردّ عليه من عدّة وجوه:

أولاً: إنّ عبيد الله بن موسى العبسي ثقة أخرج له الشيخان، وإخراجهما له دليل على أنّه ثقة عندهما، ووثقه الذهبي، ووصفه بالحافظ الثبت، ووثقه ابن حجر، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن عدي، وابن سعد، وابن حبّان، وابن أبي شيبة، وقال عنه ابن قانع: (صالح)، والساجي: (صدوق)، ولم يجرحه واحد من هؤلاء جميعاً بالتخليط والوهم، وفيهم من هو متشدد في الجرح يجرح الرّاوي لأدنى سبب، فدل توثيق هؤلاء المتشددين له على أنّ ما نسب إليه من تخليط غير صحيح.

ثانياً: إن ما نسب إلى أحمد بن حنبل من قول عن تخليط عبيدالله ابن موسى معارض بما روي عنه أيضاً من أنّه ليس له فيه رأي، ففي ضعفاء العقيلي وكتاب العلل ومعرفة الرّجال عن عبد الله بن أحمد

قال:

(قال أبي: رأيت عبيد الله بن موسى بمكة فما عرضت له، لم يكن لي فيه رأي)[1].

وكلامه هذا صريح في أنّه لم يتبيّن له حاله لكي يأخذ عنه أو يرد حديثه، وهذا ثابت عن أحمد بالنقل الصحيح، عكس ما نسبه الميموني إليه من قول يصرّح فيه بتخليط عبيد الله، فإنني وحسب تتبعي لم أجد من نقله مسنداً من الناقل إلى الميموني فهو كلام مرسل لا يعتمد عليه، فما بنى عليه الألباني دليله لم يثبت بالنقل الصحيح المسند.

نعم قد يكون كلامه عن عدم تبيّن حاله له قبل أن يسمعه يتناول معاوية ويروي ما هو منكر من الحديث في نظر أحمد، فلمّا علم عنه ذلك شنّع عليه.

ثالثاً: إنّ أحمد بن حنبل لم يترك الرّواية عن عبيد الله بن موسى لأنّ له تخليط ووهم، وإنّما لأسباب أخرى وهي: لروايته بعض الأحاديث التي لا يرتضيها أحمد، مثل حديث الطير وغيره مما فيه إثبات لأفضلية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» على جميع الصّحابة، أو غيرها مما لا تتوافق مع رأيه ومذهبه في الأصول والفروع، ولأنّه سمعه ينتقص من معاوية بن أبي سفيان قائد الفئة الباغية، ولم يكتف هو بالكف عن الرّواية عنه، بل أرسل رسولاً إلى يحيى بن معين يطلب منه أن يكف من الرّواية

---

(١) الضعفاء الكبير ٢/ ٨٧٦، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٧٩.

عن عبيد الله، فجاء رسول أحمد إلى يحيى فقال له:

(أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام، ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسى العبسي، وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية ابن أبي سفيان، وقد تركت الحديث عنه[١]، قال: فرفع يحيى بن معين رأسه وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام وقل له: يحيى بن معين يقرأ عليك السلام وقال لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان فاترك الحديث عنه فإنّ عثمان أفضل من معاوية)[٢].

وهذه الأسباب رموه بالتّشيّع والغلو فيه، قال الذهبي:

(عبيد الله بن موسى شيخ البخاري، ثقة ، شيعي محترق، لم يرو عنه أحمد لذلك)[٣].

فالذهبي يصرّح بأنّه ثقة، لكنّه يرميه بالتشيّع، بل ويصفه بأنّه «محترق» وما ذلك إلاّ لأنّه انتقص معاوية بن أبي سفيان، ثم يشير الذهبي إلى سبب ترك أحمد بن حنبل الرّواية عنه، وهو تشيّعه لا لشيء آخر.

رابعاً: إنّ حديث الطير من طريق عيسى بن عمر، عن إسماعيل

---

(١) واضح من كلام أحمد هذا أنّه ترك الحديث عن عبيد الله بن موسى لأنه كان يتناول معاوية بن أبي سفيان لا لشيء آخر، ولهذا السبب طلب من يحيى بن معين عدم الرّواية عنه، ولو كان مخلّطاً لذكر أحمد ذلك لابن معين، لأنّه أقوى دليل وأبلغ حجة لجعله يكف عن الرواية عنه.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ٤٢٧، تاريخ دمشق ٣٦/ ١٨٩.

(٣) المغني في الضعفاء ٢/ ٤١٨.

السدي، عن أنس بن مالك لم تنحصر روايته من طريق عبيد الله ابن موسى العبسي، حتى يقال أنّه وهم فخلط بين اسم إسماعيل ابن سلمان وإسماعيل السّدّي، أو دخل عليه إسناد في إسناد، وإنّما روي أيضاً من طريق مسهر بن عبد الملك، عن عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن مالك، ورواه عن مسهر الحسن ابن حمّاد، وعنه أبو يعلى الموصلي، وعند النّسائي رواه الحسن بن حمّاد، وعنه زكريا بن يحيى، وعنه النسائي، فالسند إلى مسهر رجاله ثقات، وأمّا مسهر فسيأتي الكلام عنه بالتفصيل لاحقاً[1]، والذي تلخّص من بيان حاله أنّه حسن الحديث، وهذا يبطل ما زعمه الألباني من وهم عبيد الله أو تخليطه في الإسناد، ويؤيد ويؤكد صحة رواية إسماعيل السّدّي لحديث الطير عن أنس بن مالك.

فتبيّن أنّ محاولة الشيخ الألباني للطعن في هذه الطريق محاولة يائسة بائسة، وأنّ ما أورده من طعن فيها هو أوهى وأوهن من بيت العنكبوت، وأنّ الدليل الذي ساقه مبني على أوهام واحتمالات وظنون، والله عزّ وجل يقول:

﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[2].

وقال النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»: (**إياكم والظّن فإنّه أكذب الحديث**)[3].

فاتضح أنّ حديث الطير المروي من طريق عبيد الله بن موسى،

---

(١) انظر صفحة ٢١-٣٠.
(٢) يونس: ٣٦.
(٣) مسند الشّهاب ٢/ ٩٧ رواية رقم: ٩٥٩.

عن عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن مالك، طريق صحيح، فرجال السند كلهم ثقات، لا أنه طريق حسن كما ذهب إلى ذلك البعض لوقوع السدّي فيه، فضلاً عن أن يكون ضعيفا.

فالسّدّي لا ينزل حديثه عن رتبة الحديث الصحيح، فهذا الشيخ أحمد محمد شاكر، وهو من كبار علماء أهل السنة ومحققيهم، ومن المتخصصين في علم الرجال والحكم على الأحاديث، حكم على إسناد حديث من مسند أحمد بن حنبل ومن جملة رجاله السّدّي بأنه صحيح، فقال:

(إسناده صحيح ... إسماعيل السّدّي هو السّدّي الكبير، واسمه إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة وهو ثقة، وثقه أحمد وغيره، وقال البخاري في الكبير ١/ ١/ ٣٦٢: «وقال علي: وسمعت يحيى يقول: ما رأيت أحداً يذكر السّدّي إلاّ بخير وما تركه أحد».

وتكلّم فيه بعضهم بغير حجة، وعاب بعضهم على مسلم إخراج حديثه فقال الحاكم: وتعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسّر)[١].

ورواه أبو يعلى الموصلي، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن مالك، من غير طريق عبيد الله بن موسى، فقال:

(حدثنا الحسن بن حمّاد، حدّثنا مسهر بن عبد الملك بن سلع، ثقة، حدّثنا عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي، عن أنس بن

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٥١٨ رواية رقم: ٨٠٧.

مالك:

أن النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلم» كان عنده طائر، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر، فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء علي، فأذن له)[١].

فـ« أبو يعلى »، هو: أحمد بن علي بن المثنى التميمي، من كبار حفاظ أهل السنة، قال عنه ابن كثير: (وكان حافظاً خيّراً، حسن التصنيف فيما يرويه، ضابطاً لما يحدث به)[٢].

والحسن بن حمّاد هو: الحسن بن حمّاد بن كسيب أبو علي الحضرمي المعروف بسجادة، قال عنه شمس الدين الذهبي: (ثقة، صاحب سنّة)[٣]، وقال عنه أحمد: (صاحب سنّة ما بلغني عنه إلّا خيراً)، وقال عنه الخطيب البغدادي: (كان ثقة) وذكره ابن حبّان في الثقات[٤].

ومسهر بن عبد الملك بن سلع، كان الحسن بن علي يحسن الثناء عليه[٥]، ووثقه الحسن بن حمّاد كما مرّ عليك في السند، وهو تلميذه وأدرى بحاله من غيره، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: (يخطئ ويهم)[٦]، نعم ضعفه بعضهم إلّا أنّ الشيخ أحمد محمد شاكر لم يعر

---

(١) مسند أبي يعلى ٧/ ١٠٥ رواية رقم: ٤٠٥٢.
(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٨١٢، وانظر ترجمته في التقييد لابن نقطة ١/ ١٦٣ رقم الترجمة: ١٧٤.
(٣) الكاشف ١/ ٣٢٤ رقم الترجمة: ١٠٢٤.
(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٦/ ١٢٩ رقم الترجمة: ١٢١٩.
(٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٧٧ رقم الترجمة: ٥٩٦٣.
(٦) الثقات ٩/ ١٩٧.

هذا التضعيف أيّة أهميّة، وحكم بوثاقة الرجل، فقال معلقاً على سند الحديث رقم: ٩١٠ من مسند أحمد بتحقيقه، ومن جملة رجاله مسهر هذا:

(إسناده صحيح، مسهر بن عبد الملك بن سلع، ثقة، وثقه الحسن بن علي الخلال، والحسن بن حمّاد الورّاق، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال البخاري في الصغير ٢١٨: فيه بعض النظر، لكنّه ترجمه في الكبير ٤/ ٢/ ٧٣ ولم يجرحه ولم يذكره في الضعفاء)[١].

فالرجل عنده ثقة صحيح الحديث.

وعيسى بن عمر وإسماعيل السّدّي ثقتان، وقد مر الكلام عنهما أثناء كلامنا عن رجال سند رواية ابن عساكر، فراجع[٢].

وعليه، فإنّ هذه الطريق للحديث إن اعتمدنا رأي الشيخ أحمد محمد شاكر في مسهر، وأنه ثقة، تكون صحيحة لذاتها، وإلاّ فإنها لا تنزل عن رتبة الحديث الحسن لذاته، لأن الجرح الوارد في مسهر جرح خفيف، بل هو جرح غير معتد به كما سيتضح ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى.

كما أنّه إن تنازلنا عن الحكم على طريق رواية حديث الطير السالفة، والتي أخرجها ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، وقلنا بأنه حسن لذاته، فإن الحديث يرتقي بمجموع الطريقين - أعني طريق ابن عساكر وطريق أبي يعلى الموصلي - إلى درجة الصحيح

---

(١) مسند أحمد ١/ ٥٥٥-٥٥٦.

(٢) وسيأتي مزيد بيان لحال السّدّي في صفحة ٣٠ وما بعدها.

لغيره، والصحيح لغيره عندهم تكون مرتبته أعلى من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته.

فإن قال قائل لماذا حكمت على سند أبي يعلى بالصحة أو الحسن مع ما قيل من جرح في مسهر، وكان الحق أن تحكم عليه بالضعف؟

قلت:

أولاً: مرّ عليك أن الشيخ أحمد محمد شاكر قد حكم على طريق حديث في مسند أحمد وقع فيه مسهر بالصحة، ورجّح أن الرجل ثقة لا ينزل حديثه عن رتبة الصحيح، ومنه يظهر أن الجرح الوارد في مسهر جرح غير معتبر ولا معتد به، والشيخ أحمد شاكر ليس شيعياً ولا متهماً بالتشيّع.

ثانياً: لما سيأتي بيانه عند التعرّض لعبارات الجرح الواردة في مسهر[1] من أن الجرح الوارد فيه لا ينزل بحديثه إلى مرتبة الحديث الضعيف، فيكون إما صحيحاً أو حسناً.

ثالثاً: إن الشيخ شعيب الأرنؤوط قد حسّن بعض الطرق لأحاديث وقع في إسنادها مسهر هذا، وذلك لوجود متابع له عليها[2]، ومنه يظهر أن حديث مسهر عنده حسن بالمتابعة، فيكون حديث الطير من رواية أبي يعلى حديثاً حسناً حسب مبنى الأرنؤوط

---

(١) انظر صفحة ٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر حكمه على الحديث رقم (٩١٠) من مسند أحمد (٢/ ٢٣٩) بتحقيقه، بأنه حديث حسن، وقد وقع فيه مسهر بن عبد الملك، وذلك لوجود متابع له على رواية الحديث، وكذلك حكمه على سند الحديث رقم (١٠٠٨) من المسند (٢/ ٢٩٣) بأنه حسن، وقد وقع في السند مسهر أيضاً وذلك لنفس السبب.

لوجود المتابع لمسهر وهو الثقة عبيد الله بن موسى.

وحديث الطير من طريق مسهر أخرجه النسائي في خصائص علي فقال:

(أخبرني زكريا بن يحيى، قال: حدثنا الحسن بن حماد، قال: حدثنا مسهر بن عبد الملك، عن عيسى بن عمر، عن السدي، عن أنس بن مالك:

أن النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلم» كان عنده طائر، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر فرده، وجاء عمر فرده، وجاء علي فأذن له)[1].

فقال محقق كتاب الخصائص أحمد ميرين البلوشي:

(ضعيف، مسهر بن عبد الملك ضعيف، قال عنه البخاري: فيه بعض النظر، وقال أبو داود: أصحابنا لا يحمدونه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحسن بن حمّاد: ثقة.

والسّدّي، هو إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أبي كريمة الكوفي، قال أحمد والعجلي: ثقة، وعن النسائي: صالح، وقال ابن عدي: صدوق، لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وعن ابن معين وابن مهدي: ضعيف، وقال أبو زرعة: ليّن، وقال العقيلي: ضعيف يتناول الشيخين.

قلت: السّدّي وإن وثقه أحمد والعجلي فهو من الغلاة في التشيّع،

---

(١) خصائص علي صفحة ٢٩ رواية رقم: ١٠.

والغالي لا تقبل روايته إذا روى ما يقوّي به بدعته كما قرر الحافظ في نزهة النظر)[١].

أقول:

أولاً: إنّ حكم البلوشي على مسهر بالضعف غير صحيح، فكما أسلفنا أن حديثه من رتبة الصحيح أو الحسن، فقول البخاري عن الرّاوي «فيه نظر» عدّه البعض من العلماء من أهل السّنة من الجرح غير المفسّر؛ منهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فإنّه قال في سلسلته الصحيحة وهو بصدد الكلام عن الراوي قيس ابن أبي عمارة:

(وملت إلى توثيق ابن حبّان إيّاه، لأن قول البخاري المتقدم «فيه نظر» جرحٌ غير مفسّر)[٢].

والبلوشي نفسه اعتبر قول البخاري «فيه نظر» من الجرح المبهم، فقال في تعليقة له على قول البخاري وابن عدي عن الرّاوي عبد الله ابن نجي بن سلمة «فيه نظر»:

(وأمّا قول البخاري وابن عدي «فيه نظر» فهو جرح مبهم)[٣].

وذكر أنّها من الجرح غير المفسّر الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل فقال وهو يعدد ألفاظ الجرح المجمل:

(... «وفيه نظر»، سواء كانت من البخاري أو من غيره)[٤].

---

(١) خصائص علي هامش صفحة ٢٩ .
(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣٧٩ برقم: ١٩٥ .
(٣) خصائص علي هامش صفحة ١٣٠.
(٤) شفاء العليل صفحة ٥٢٦.

ومعلومٌ عندهم أنّ الجرح غير المفسر لا يعتد به، ويقدّم عليه التعديل[1].

وقد اختلف علماؤهم أيضاً في هذه العبارة، وهل هي من نوع الجرح الشديد أم الخفيف، فذهب فريق إلى أنّها من الجرح الشديد[2]، بينما ذهب آخرون إلى أنهّا تليين خفيف للراوي، قال الشيخ حاتم العوني في كتابه «المرسل الخفي»:

(وأنبه هنا: أنّ قول البخاري «فيه نظر» إن كان المقصود به الراوي فهي تليين خفيف، وليست توهيناً شديداً، كما ادّعاه بعض الأئمة المتأخرين، كالذهبي وابن كثير وغيرهما.

وقد ردّ على هذا الفهم الخاطئ لتلك العبارة في صدورها من الإمام البخاري، الأستاذ مسفر بن غرم الله الدميني، في دراسة موازنة، جمع فيها المواطن التي أطلق فيها البخاري تلك العبارة، ووازنها بأقوال العلماء غيره في الذين قيلت فيهم، فخرج بأنّ من قيل فيه إنّه «فيه نظر» فإنّه تليين خفيف الضعف، وأنّ البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة، لا كما زعم من أنّ له اصطلاحاً خاصاً به في إطلاقها.

ولم أطّلع على هذه الدراسة الموازنة التي قام بها الأستاذ الدميني وفقه الله، لكنه ذكر القيام بها ولخّص نتائجها في دراسة أخرى له عمّن قال فيه البخاري «سكتوا عنه» وذلك في رسالة أسماها «قول

---

(١) انظر صفحة ٣١ وما بعدها.

(٢) القول بأنها من الجرح الشديد هو من استنتاجاتهم، فلا يوجد في كتاب للبخاري ولا في كلام مسند عنه بنقل الثقات تصريح منه بطبيعة الجرح الذي أراده من هذه العبارة.

البخاري: سكتوا عنه »)[١].

ومما يؤكد أن عبارة « فيه نظر » هي تليين خفيف للراوي عند البخاري ما قاله أبو عيسى الترمذي وهو تلميذ البخاري، فقد نقل في كتابه العلل الكبير أن البخاري قال عن الرّاوي حكيم بن جبير: « لنا فيه نظر » فأعقبة الترمذي بقوله: (**ولم يعزم فيه على شيء**)[٢]، ففهم من عبارة شيخه البخاري أنّه متردد في حكيم بن جبير أو متوقف فيه، وهذا لا يكون إلاّ في شأن الراوي خفيف الضعف.

وإذا كانت عبارة «فيه نظر» من الجرح الخفيف، فإن عبارة «فيه بعض النظر» أخف منها بلا شك.

وعليه فقول البخاري عن مسهر « فيه بعض النظر » لا يقدح في وثاقته، لذلك لم يؤثر في حكم الشيخ أحمد محمد شاكر عليه بالوثاقة وعلى حديثه بالصحة، حيث أنّه قدّم توثيق من وثقه على جرح البخاري هذا.

ثانياً: أمّا جرح النسائي لـ«مسهر»، فإنّ النّسائي متعنت في الجرح، فإذا لم يوافقه عليه غيره من المعتدلين فيقدم عليه التوثيق، ثم إنّ قول النسائي عن الرّاوي: «ليس بالقوي» ليس عنده من الجرح المفسد الذي يرد به خبر الراوي المجروح بهذه العبارة، قال الدكتور قاسم علي سعد في كتابه « منهج أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل »:

(فأماّ كلمة «ليس بالقوي» وما شابهها فإن أبا عبد الرّحمن

(١) المرسل الخفي ١/ ٤٤٠.
(٢) العلل الكبير للترمذي صفحة ٣٩٠.

يستعملها غالباً في الصدوقين ومن دونهم من أهل العدالة)[1].

وقال الذهبي في الموقظة:

(وقد قيل في جماعات: «ليس بالقوي» واحتج به، وهذا النّسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي» ويخرج لهم في كتابه، قال: قولنا «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد)[2].

بل عدّ المباركفوري قول النسائي «ليس بالقوي» من الجرح المجمل، فقال وهو يرد جرح النسائي في الرّاوي أسامة بن زيد الليثي:

(وأمّا قول النّسائي «ليس بالقوي» فغير قادح أيضاً، فإنّه مجمل مع أنّه متعنت، وتعنته مشهور)[3].

ثالثاً: أمّا قول أبي داود «أصحابنا لا يحمدونه»، فهذه العبارة من الجرح غير المفسّر، فلا يعتد به، وهذا القول من أبي داود في مسفر مردود أيضاً بثناء الحسن بن علي الخلال عليه، وتوثيق الحسن ابن حمّاد له، ولا نعلم من هم أصحاب أبي داود الذين لا يحمدون مسهراً، فلم يذكر لنا أبو داود واحداً منهم، إلاّ إذا كان يقصد بهم جماعة خاصة من النواصب الذين يطعنون في كل راو يروي شيئاً من فضائل علي وأهل بيته «عليهم السلام».

فتبيّن أنّ الجرح الوارد في مسهر غير مؤثر في اعتبار روايته، فهو

---

(١) منهج أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٥/ ١٨٣٣.
(٢) الموقظة صفحة ٨٢.
(٣) تحفة الأحوذي ١/ ٤٠٥.

إن لم يكن صحيح الرّواية كما أسلفنا، فإن روايته لا تنزل عن رتبة الحسن، وقد حسّن جماعة من العلماء طريقاً لرواية وقع في سندها مسهر، وهذه الرّواية رواها الطبراني في معجمه الكبير فقال:

(حدثنا الحسن بن علي الفسوي، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: قال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا)[1].

فحكم أبو الفضل العراقي في كتابه المغني عن حمل الأسفار على إسناد هذه الرواية بأنه إسناد حسن، فقال:

(حديث إذا ذكر القدر فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا.

رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد حسن)[2].

وحسّنه أيضاً ابن حجر في فتح الباري، فقال:

(وقد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رفعه إذا ذكر القدر فأمسكوا)[3].

وحسّنه المباركفوري فقال:

(ويؤيده حديث ابن مسعود مرفوعاً عند الطبراني بإسناد حسن

---

(١) المعجم الكبير ١٠/ ٢٤٣ رواية رقم: ١٠٤٤٨.
(٢) المغني عن حمل الأسفار ١/ ٢٥ رواية رقم: ٧٨.
(٣) فتح الباري ١١/ ٤٧٧.

بلفظ: إذا ذكر القدر فأمسكوا)[1].

فلاحظ كيف أنّ ثلاثة من كبار علماء أهل السّنة قد حسّنوا سند الرّواية مع وقوع مسهر فيه، فهو عند هؤلاء حسن الحديث.

أمّا بخصوص إسماعيل السّدّي فأقول:

أولاً: لقد مرّ عليك أنّ السّدّي قد عدّلته جماعة من العلماء منهم من كبار رجال الجرح والتعديل عند أهل السنّة، فقد وثقه أحمد ابن حنبل، والعجلي، وابن حبّان، وشعبة، وسفيان الثوري، ويحيى القطان، والسمعاني، وقال عنه النسائي: (صالح)، وقال مرّة: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (هو عندي مستقيم الحديث صدوق، لا بأس به)، وقد احتجّ به مسلم في صحيحه، وصرّح يحيى القطان عنه بقوله: (لا بأس به، ما رأيت أحداً يذكره إلاّ بخير، وما تركه أحد).

ثانياً: أمّا بخصوص جرح ابن معين له فلا يعوّل عليه هنا، وذلك لأنّه متعنّت في الجرح، والمتعنّت في الجرح لا يقبلون جرحه، ويقدّمون توثيق الموثقين عليه، يقول أبو الحسنات:

(ومنها-أي من موارد رد الجرح وعدم قبوله - أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين، فإنّ هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدّد في هذا الباب فيجرحون الرّاوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر إلاّ إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر.

---

(١) تحفة الأحوذي ٦/ ٢٨١ .

فمنهم أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن القطان، ويحيى القطان، وابن حبّان، وغيرهم، فإنّهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه، فليتثبت العاقل في الرّواة الذين تفرّدوا بجرحهم وليتفكر فيه)[١].

وقال الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم:

(من هو متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الرّاوي بالغلطتين والثلاث ويليّن بذلك حديثه، ومن هؤلاء شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والنّسائي)[٢].

ثمّ إن اللفظة المنسوبة لابن معين وعبد الرحمن بن مهدي في جرح السّدّي هي لفظة: «ضعيف»، وهذا من الجرح غير المفسّر، وقد صرّحوا بأن التعديل مقدّم على الجرح غير المفسّر، قال الخطيب البغدادي:

(سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول: لا يقبل الجرح إلاّ مفسّراً، وليس قول أصحاب الحديث فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنّما كان كذلك لأن النّاس اختلفوا فيما يفسق به، فلا بد من ذكر سببه لينظر

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل صفحة ١١٧. وقال الشريف حاتم بن عارف العوني في شرحه لموقظة الذهبي صفحة ٢٤٨: «ثم ذكر هنا الإمام الذهبي الحاد والمعتدل والمتساهل، فذكر القطان، وابن معين، وأبا حاتم، وابن خراش، أنّهم من المتشددين، وزاد عليهم في كتب أخرى له شعبة، وأبا نعيم الفضيل بن دكين، وعفّان ابن مسلم، والنسائي، وابن حبّان، وأبا الفتح الأزدي».

(٢) ضوابط الجرح والتعديل صفحة ٤٦.

هل هو فسق أم لا؟

وكذلك قال أصحابنا: إذا شهد رجلان بأن هذا الماء نجس لم يقبل شهادتهما حتى يبيّنا سبب النجاسة، فإن الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفي نجاسة الواقع فيه).

ثم قال الخطيب:

(وهذا القول هو الصّواب عندنا وإليه ذهب الأئمة من حفّاظ الحديث ونقاده، مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيرهما.

فإنّ البخاري قد احتجّ بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عبّاس في التابعين، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج، فإنّه احتجّ بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر ممن ينظر في حال الرّواة الطعن عليهم.

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريقة وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسّر سببه، وذكر موجبه)[١].

وقال ابن حجر العسقلاني:

(والجرح مقدّم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه، لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح

(١) الكفاية في علم الرّواية ١/ ٣٣٨-٣٣٩ .

فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً)[١].

وقال السيوطي في تدريب الرّاوي:

(واختار شيخ الإسلام[٢] تفصيلًا حسناً، فإن كان من جرح مجملاً قد وثّقه أحدٌ من أئمة هذا الشأن، لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلاّ مفسّراً، لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلاّ بأمر جلي، فإنّ أئمة هذا الشأن لا يوثّقون إلاّ من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ النّاس، فلا ينقض حكم أحدهم إلاّ بأمر صريح...)[٣].

وبناء على قول ابن حجر هذا، فلا يصغى إلى قدح من قدح في السّدّي بجرح مبهم غير مفسّر بعد تعديل مسلم وأحمد بن حنبل والعجلي وابن حبّان وشعبة وسفيان الثوري ويحيى القطان وابن عدي والنسائي له.

وفوق كل ذلك فإنّ المشهور عن عبد الرّحمن بن مهدي أنّه عدّل السّدّي لا أنّه ضعّفه، يقول الحاكم النيسابوري في المدخل في باب الرّواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم في صحيحه:

(تعديل عبد الرّحمن بن مهدي[٤]أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسّر)[٥].

---

(١) نزهة النظر صفحة ١٧٤ .
(٢) يريد به الحافظ ابن حجر العسقلاني.
(٣) تدريب الرّاوي ١/ ٣٠٨.
(٤) يريد به تعديل عبد الرّحمن بن مهدي لإسماعيل السّدّي .
(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٤.

وغضب ابن مهدي على يحيى بن معين عندما ضعّف السّدّي، ففي تهذيب الكمال للمزّي:

(قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرّحمن بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر والسّدّي، فقال: ضعيفان، فغضب عبد الرّحمن وكره ما قال)[1].

وفيه دليل على أنّه لا يرى ضعفهما.

وكذلك فإنّ ما نسب إلى ابن مهدي من تضعيف للسّدّي لم يرد عنه بطريق معتبر، وإنما بواسطة راو مجهول، يقول عمرو بن علي:

(سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث ذكر السّدّي -يعني لعبد الرحمن بن مهدي- فقال: ضعيف)[2].

فمن هو هذا الرجل من أهل بغداد؟ وهل هو ثقة أم غير ثقة؟ وهل سمع هذا التضعيف من ابن مهدي مباشرة أم بواسطة شخص آخر؟ كل ذلك غير معلوم، فلا يصح اعتبار هذا الجرح والاعتداد به بحال من الأحوال.

ثالثاً: وجرح أبي حاتم لا يعتد به هنا أيضاً؛ لأنّه من المتعنتين في الجرح، فيقدم عليه توثيق الموثقين، وقد جرح أبو حاتم بمثل العبارة التي جرح بها السّدّي جماعة من الثقات الأثبات عندهم، منهم من رجال الصحيحين، ولم يعر علماء أهل السّنّة جرحه لهم أدنى اعتبار، فهو كذلك هنا، علماً أن عبارة «يكتب حديثه ولا يحتج

(١) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٥ .
(٢) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٥ .

به» يقولها أبو حاتم فيمن عنده صدوق.

قال الذهبي:

(إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله؛ فإنّه لا يوثق إلاّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحدٌ فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح ليس بحجة ليس بقوي أو نحو ذلك)[١].

وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» وهو يرد جرح أبي حاتم الرّازي للراوي معاوية بن صالح:

(وأمّا قول أبي حاتم «لا يحتج به» فغير قادح فيه أيضاً، فإنّه لم يذكر السبب[٢]، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب)[٣].

وقال الشيخ محمود سعيد ممدوح:

(لا يخفى تشدد أبي حاتم الرّازي في الجرح، حتى قال عنه الحافظ الذّهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في الرّجال كما قال عنه الحافظ ابن حجر - في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٨١ :«يعجبني كثير كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح»)[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠.
(٢) معنى كلامه هذا أنّ عبارة «لا يحتج به» من الجرح المجمل المبهم غير المفسر.
(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٣/ ٢٠٧ .
(٤) رفع المنارة ١١٦.

رابعاً: أمّا تضعيف العقيلي له فالظاهر أنّه بسبب ما زعمه من أنّه كان يتناول أبا بكر وعمر، وهذه التهمة وردت من طريق إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني، وكل من نسب إلى السّدّي ذلك أخذه عن الجوزجاني، وهو ناصبي بغيض، يبغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ويتحامل عليه، قال ابن عدي: **(كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي)**[١].

وقال الدارقطني: **(فيه انحراف عن علي)**[٢].

وقال عنه الذهبي: **(وكان يتحامل على علي)**[٣].

وقال ابن حجر: **(رمي بالنّصب)**[٤].

وقال ابن حبّان: **(وكان حريزي المذهب)**[٥].

أي أنّه كان على مذهب حريز بن عثمان الناصبي المشهور في السّب والشتم لأمير المؤمنين «عليه السلام»، وقد صحّ عن علي أنّه قال:

(عهد إليّ النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» أنّه لا يحبّك يا علي إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق)[٦].

فهو منافق بنص حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويقول

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٥٩ .
(٢) تهذيب التهذيب ١/ ١٥٩ .
(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٩ رقم الترجمة: ٥٦٨ .
(٤) تقريب التهذيب ١/ ٩٥ .
(٥) الثقات ٨/ ٨١ رقم: الترجمة: ١٢٣٣٧ .
(٦) مسند أحمد ٢/ ١٠٢ رواية رقم: ٧٣١.

الله تعالى في كتابه المجيد: ﴿وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

ولا أعلم كيف أنّ هؤلاء يضعّفون السّدّي بسبب تهمة سب الشيخين، ولا يحكمون على الجوزجاني بالضعف لتحامله على أمير المؤمنين «عليه السلام»، فهل هم على مبدئه وعقيدته في بغضه له «عليه السلام» أم ماذا؟!

ثم إنّ الرّواية التي رواها العقيلي في كتابه «الضعفاء» والتي يقول فيها المروزي أنّه سمع السّدّي يشتم أبا بكر وعمر[١] ففي سندها -إضافة إلى الجوزجاني الناصبي- علي بن الحسين بن واقد وأبوه الحسين بن واقد، وليس لها سند آخر غير هذا السند، تفرّد بها هؤلاء، والحسين بن واقد ضعفه أبو حاتم[٢]، وقال البخاري: (كنت أمر عليه طرفي النهار ولم اكتب عنه)[٣]، وأبوه موصوف بالوهم والغلط[٤]، فكيف يعتمد على رواية هذا حال رواتها، وتعتبر مستمسكاً وحجة لرد حديث إسماعيل السّدّي؟!

خامساً: أما قول أبي زرعة عنه «ليّن» فهو من المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي أدنى هذه المراتب، قال الدار قطني:

(إذا قلت فلان «ليّن» لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة)[٥].

فهل من المعقول أن يعتمد جرح أبي زرعة في قبال كل تلكم

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٨٧.
(٢) تاريخ الإسلام ٥/ ٤٥.
(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٨.
(٤) النكت الجياد ١/ ٢٨٠ رقم الترجمة ٢١٢.
(٥) فتح المغيث ٢/ ٢٩٥.

التعديلات الكثيرة الصادر جلّها من جهابذة فنّ الجرح والتعديل عند أهل السّنة؟

الجواب هو: لا، بدليل أنّ البلوشي نفسه وبعد أن أورد أقوال المعدلين والجارحين للسّدّي رجّح توثيق أحمد بن حنبل والعجلي على أقوال الجارحين، وإنّما ردّ روايته لحديث الطير بما زعمه من أنّ السّدّي من الغلاة في التشيّع، ومن كان كذلك لا تقبل روايته إذا كان فيها تقوية لرأيه ومذهبه، فقال البلوشي:

(قلت: السّدّي وإن وثقه أحمد والعجلي فهو من الغلاة في التشيّع، والغالي لا تقبل روايته إذا روى ما يقوّي به بدعته كما قرر الحافظ في نزهة النظر).

وأقول في جوابه:

أولاً: إن تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على جميع الصحابة ليس من البدعة في شيء، بل هو مما قامت عليه الأدلة والبراهين الجليّة الواضحة، وإنّما البدعة تقديم غيره من الصحابة عليه، فأفضليته «عليه السلام» على الجميع هو قول جماعة من الصحابة، قال ابن عبد البر في كتابه «الاستيعاب»:

(وروي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن الأرقم أن علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» أول من أسلم وفضله هؤلاء على غيره)[1].

وقال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل»:

---

(١) الاستيعاب ٣/ ١٠٩٠.

(اختلف المسلمون فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء «عليهم السلام»، فذهب بعض أهل السنة وبعض أهل المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة إلى أن أفضل الأمة بعد رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» علي بن أبي طالب، وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة «رضي الله عنهم» وعن جماعة من التابعين والفقهاء)[1].

وعليه فإن على ابن ميرين البلوشي أن يرمي هؤلاء الصحابة والتابعين والفقهاء بالبدعة أيضاً، ولا أظنه يجرؤ على ذلك، خصوصاً في ما يخص رمي الصحابة بها، وما دام أنّ القول بأفضلية الإمام علي «عليه السلام» لا يعدُّ بدعة، فلا تكون رواية ما يدل على ذلك رواية لما يؤيد بدعة أو يقوّيها.

ثانياً: والقاعدة التي ذكرها البلوشي وهي أن الراوي إذا روى ما يوافق بدعته ترد روايته، فإنها قاعدة موهونة مهزولة؛ لأنّ الرّاوي إذا كان ثقة فينبغي قبول كل مرواياته ما دامت لا تخالف كتاب الله سبحانه وتعالى، والثابت الصحيح من السنة الشريفة، أو قطعي العقل، وإمّا أن يكون ضعيفاً، فترد جميع مروياته، إلاّ ما اعتضد منها بغيره، على أنّ سبب رمي السّدّي بالغلو في التشيّع هو ما جاء من طريق الجوزجاني من أنّه كان يتناول الشيخين، والجوزجاني مطعون في قوله ونقله، لأنّه منافق بنص حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما بيّناه سابقاً، لنصبه العداء لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام».

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ٩٠.

والجوزجاني هو أول من وضع هذه القاعدة السقيمة التي ردّ بموجبها البلوشي رواية السّدّي لحديث الطير، قال العلامة أبو عبد الرّحمن المعلّمي اليماني:

(وأول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي، متشدّداً في الطعن على المتشيعين)[١].

(والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيّعين كما مر، ويظهر أنّه يرمي بكلامه هذا إليهم، فإنّ في الكوفيين المنسوبين إلى التشيّع جماعة أجلة، اتفق أئمة السنّة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول رواياتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التّشيّع، حتى قيل لشعبة: حدّثنا عن ثقات أصحابك، فقال: إن حدّثتكم عن ثقات أصحابي فإنّما أحدّثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور. راجع تراجم هؤلاء في «تهذيب التهذيب».

فكأن الجوزجاني لما علم أنّه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلّص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت...)[٢].

فتبيّن أنّ البلوشي يضرب على وتر النواصب أخزاهم الله.

سادساً: إنّ العلامة ابن حجر العسقلاني بتحسينه لحديث الطير

(١) فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث صفحة ٥٨.
(٢) فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث صفحة ٥٨-٥٩.

وذلك في أجوبته على أحاديث المصابيح، قد ردّ على من طعن في هذه الطريق بالسّدّي، أو بقاعدة الجوزجاني، وكذلك الشيخ الألباني، فهو لم يقدح في هذه الطريق استناداً إلى القاعدة المذكورة، ولا بتضعيف السّدّي، وإنّما بتخليط ووهم «عبيد الله بن موسى العبسي»[١]، فلو كانت القاعدة التي ذكرها البلوشي معمولًا بها عندهما، لما حسّن ابن حجر حديث الطير، ولحكم بردّه بناء على القاعدة المذكورة، وكذلك الشيخ الألباني لرّده بها بدلاً من أن يعتمد في ردّه لها على دليل مبني على التخمين والظن.

سابعاً: ظاهرٌ أنّ جرح من جرحه إنما هو بسبب مذهبه[٢]، وهذا ما توصل إليه بعض المحققين من أهل السّنة، فهذا الدكتور بشار عوّاد معروف يقول:

(وظاهر كلام من تكلّم فيه -أي السّدّي- إنّما كان بسبب عقائده)[٣].

ومن كان سبب جرحه المذهب، فلا يلتفت إلى قول الجارح بل يقدم عليه قول المعدّل، قال تاج الدين السبكي:

(الحذر كل الحذر أن تفهم أنّ قاعدتهم أن الجرح مقدّم على التعديل على إطلاقها، بل الصّواب أنّ من ثبتت إمامته وعدالته

---

(١) لقد بيّنا أن تهمة التخليط والوهم المنسوبة إلى عبيد الله بن موسى غير ثابتة عليه، وذلك في ردّنا على الشيخ الألباني في صفحة ١٦ وما بعدها.

(٢) فهم يرمون الرّاوي بالتشيّع لمجرد روايته لفضائل علي وأهل بيته «عليهم السلام» خصوصاً تلك التي لا تتوافق مع مبادئهم وأصولهم، أو إذا عرف عنه بأنه يقدم علياً «عليه السلام» ويفضله على الثلاثة، فيتهمه بعضهم جزافاً ويتناوله بالقدح والطعن.

(٣) تهذيب التهذيب هامش صفحة ١٣٨ من المجلد الثالث بتحقيقه.

وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على أنّ سبب جرحه من تعصّب مذهب أو غيره لم يلتفت إلى جرحه)[1].

فاتضح من كل ذلك أن السّدّي ثقة لا يصح لأحد أن يطعن في صحة سند الحديث من جهته، وأن سند حديث الطير من طريق السّدّي عن أنس بن مالك ومن رواية ابن عساكر سندٌ صحيح، لا غبار على صحته، إلاّ أن يحتال البعض ويردّ ه من جهة مضمونه، إمّا بقاعدة الجوزجاني ، هذا إنْ ثبت على السّدّي أنّه يقول بأفضلية الإمام علي «عليه السلام» على الثلاثة، أو أن يردّه بزعم النكارة في متنه لما يتضمنه مضمونه من تفضيل للإمام علي «عليه السلام» على جميع الصحابة، وما يهمّنا هنا هو إثبات صحة الرّواية من ناحية السند، وأما صحة مضمونها فقد أوردنا لتأكيد صحته عشرة من الشواهد من روايات أهل السنة، تدل جميعها على أن عليّاً «عليه السلام» أفضل الصحابة جميعاً.



(١) ظفر الأماني صفحة ٤٩٦ - ٤٩٧ .

الطريق الثاني:

قال الحاكم النيسابوري في« المستدرك على الصحيحين »:

(حدّثني أبو علي الحافظ، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيّوب الصّفار وحميد بن يونس بن يعقوب الزّيات، قالا: حدّثنا محمد بن أحمد بن عيّاض بن أبي طيبة، حدّثنا أبي، حدّثنا يحيى بن حسّان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك «رضي الله عنه»، قال:

كنت أخدم رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فقدّم لرسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فرخٌ مشوي، فقال:

« اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير ».

قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي «رضي الله عنه»، فقلت: إنّ رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» على حاجة، ثم جاء فقلت: إنّ رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» على حاجة، ثم جاء فقال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: افتح فدخل، فقال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: ما حبسك يا علي؟

فقال: إنّ هذه آخر ثلاث كرّات يردّني أنس، يزعم إنّك على حاجة.

فقال: ما حملك على ما صنعت؟

فقلت: يا رسول الله سمعت دعاءك فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: إنّ الرّجل

قد يحب قومه) .

ثم قال الحاكم النيسابوري:

(هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)[١].

وقد أعلّ شمس الدين الذهبي هذه الطريق أولاً بـ« محمد بن أحمد بن عياض »، فتبيّن له أنّ الرجل صدوق، وأعلّها ثانياً بوالد محمد، فقال في كتابه « ميزان الاعتدال »:

(محمد بن أحمد بن عيّاض، روى عن أبيه أبي غسان أحمد بن عيّاض بن أبي طيبة المصري، عن يحيى بن حسّان، فذكر حديث الطير، وقال الحاكم : هذا على شرط البخاري ومسلم.

قلت: الكل ثقات إلاّ هذا فأنا اتهمته به[٢]، ثم ظهر لي أنّه صدوق، روى عنه الطبراني، وعلي بن محمد الواعظ، ومحمد بن جعفر الرافقي، وحميد بن يونس الزّيات، وعدّة، يروي عن حرملة وطبقته، ويكنّى أبا علاثة، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان رأساً في الفرائض، وقد روى أيضاً عن مكي بن عبد الله الرعيني، ومحمد بن سلمة المرادي، وعبد الله بن يحيى بن معبد صاحب ابن لهيعة، فأمّا أبوه فلا أعرفه)[٣].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٤١ رواية رقم: ٤٦٥٠ .

(٢) وهل يجوز لك أيّها الذهبي أن تتهم الآخرين بدون دليل رجماً بالغيب، ألم تسمع قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، إن هذا يوقفك أيها القاريء المحترم على أن بعض الأحكام التي حكم بها الذهبي على بعض الرواة إنما هي من هذا القبيل، فيطعن في الراوي ويتهمه بدون دليل لا لشيء إلاّ لأنه يروي ما لا يتوافق مع مشرب الذهبي وعقيدته.

(٣) ميزان الاعتدال ٦/ ٥٣ .

أقول:

إذاً علّة هذه الطريق هو أحمد بن عيّاض بن أبي طيبة والد محمد، فإن الذهبي زعم في كتابه «ميزان الاعتدال» أنّه لا يعرفه، لكنّه عرفه بعد ذلك فترجم له في كتابه «تاريخ الإسلام» فقال:

(أحمد بن عيّاض أبو غسّان الفرضي شيخ مصر، روى عن يحيى ابن حسّان، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وعنه ابنه أبو علاثة، ومحمد حفيده، وعبد الله بن عبد الملك، والمعافى بن عمران، وغيرهم، توفي سنة ٨٣ في رجب)[1].

فارتفعت عنه جهالة العين، وبما أنّه لم يرد فيه جرح ولا تعديل، فالرجل مجهول حال، ويطلق عليه في اصطلاحهم بالمستور، والمستور عندهم يأتي في المرتبة بعد الرّواي الثقة، الذي وثقه العديد من العلماء ولم يرد فيه جرح، أو أنّ الجرح الوارد فيه غير معتد به ولا مؤثر في وثاقته، فهذا الذهبي بنفسه يقول في كتابه «الموقظة»:

(الثقة: من وثقه كثير ولم يضعّف، ودونه: من لم يوثق ولا ضعّف، فإن خرّج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّد أيضاً، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله: حسن حديثه.

وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمّى مستوراً ويسمّى محلّه الصدق، ويقال فيه: شيخ.

---

(١) تاريخ الإسلام ٢٠/ ٢٧٦ .

وقولهم: مجهول، ولا يلزم منه جهالة عينه فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به.

وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات فأقوى لحاله ويحتج بمثله كالنسائي وابن حبّان)[1].

فبناءً على قول الذهبي هذا فإن أحمد بن عيّاض مستور، لم يرد فيه جرح ولا تعديل، فهو دون الثقة الذي وثقه الكثيرون ولم يضعّف، وذلك لأن الحاكم قد صحح حديثه، وقد صرّح الذهبي بأنّ الراوي إذا لم يوثق ولم يضعّف إن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله أن يحكم على حديثه بأنه حسن.

وعلى هذا فإن هذه الطريق لحديث الطير إن تنازلنا عن صحتها لتصحيح الحاكم لها، فإنّها لا تنزل عن رتبة الحسن لذاته.

ومع التنازل عن الحكم على هذه الطريق بأنّها حسنة لذاتها، فيمكننا أيضاً بضم هذه الطريق مع طريق أخرى الحكم على الحديث بأنّه حسن، وذلك لأن من مبانيهم وقواعدهم أن الحديث إذا ورد من طريقين ضعيفين أو أكثر وكان الضعف فيها يسيراً فإنّه يرتقي بمجموع طرقه إلى رتبة الحديث الحسن لغيره، أو الحسن مطلقاً حسب مبنى بعضهم كالترمذي مثلاً، قال أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي في كتابه «تيسير مصطلح الحديث»:

(الحسن لغيره:

١ - تعريفه:

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث صفحة ٧٨- ٧٩.

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعاً في سنده، أو جهالة في رجاله.

٢- سبب تسميته بذلك:

وسبب تسميته بذلك أن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره له.

ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة «الحسن لغيره» بمعادلة رياضية على النحو التالي:

ضعيف + ضعيف = حسن لغيره.

٣- مرتبته:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

٤- حُكْمه:

هو من المقبول الذي يحتج به)[1].

فلو تنازلنا عن الحكم على طريق الحديث المروي عند أبي يعلى الموصلي والنسائي بأنه طريق حسن لذاته، وعن كل الأدلة التي أوردناها في رد الجرح الوارد في الراوي مسهر بن عبد الملك، وقلنا بأنه طريق ضعيف لضعف هذا الرّاوي، وقلنا بضعف طريق الحاكم النيسابوري، لوجود «أحمد بن عياض ابن أبي طيبة» فيه، لأنه مستور، فإن الحديث يرتقي بمجموع هذين الطريقين إلى درجة الحديث الحسن لغيره، فـ«مسهر» لم يتهم بالكذب، ولا مرمي بالفسق، ويظهر من قول ابن حبّان فيه أنه: (يخطيء ويهم)[2]، أن تضعيف من ضعفه إنما هو بسبب حفظه، فالشروط التي ذكرها محمود النعيمي لارتقاء الضعيف إلى الحسن لغيره متحققة هنا.

والذي نخلص إليه أن حديث الطير من طريق الحاكم النيسابوري حسن لذاته، أو حسن لغيره بضم طريق أبي يعلى والنسائي إلى طريق الحاكم إذا قلنا بضعف كلا الطريقين، نقول هذا إذا نظرنا إلى هذين الطريقين بمعزلٍ عن طريق ابن عساكر، والذي أثبتنا أنه طريق صحيح للحديث، وإلاّ فإن الحكم على حديث الطير هو الصحة.



(١) تيسير مصطلح الحديث، صفحة ٦٧.
(٢) الثقات لابن حبّان ٩/ ١٩٧ رقم الترجمة: ١٥٩٨٢.

الطريق الثالث:

قال الطبراني:

(حدّثنا عبيد العجلي، حدّثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدّثنا حسين بن محمد، حدّثنا سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرّحمن بن أبي نعم، عن سفينة مولى النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»:

أنّ النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» أتي بطير فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي رضي الله عنه فقال النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: اللهم وإليّ)[١].

الكلام عن رجال سند الطريق الثالث:

الطبراني، هو: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني من كبار حفاظ أهل السّنة وثقاتهم[٢].

وعبيد العجلي، هو: الحسين بن محمد بن حاتم أبو علي الطويل، قال عنه الخطيب البغدادي في تاريخه: (وكان ثقة حافظاً متقناً)[٣]، ووصفه الذهبي بالإمام الحافظ المجود[٤].

وإبراهيم بن سعيد، هو: أبو إسحاق البغدادي الجوهري، ثقة

---

(١) المعجم الكبير ٧/ ٧٢ رواية رقم: ٦٤٣٧.

(٢) انظر ترجمته في التقييد لابن نقطة الحنبلي ٢/ ١١ رقم الترجمة: ٣٤٤، تاريخ دمشق ٢٢/ ١٦٣ رقم الترجمة: ٢٦٢٣ .

(٣) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٨/ ٩٣ رقم الترجمة: ٤١٩١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٩٠ .

روى له الجماعة سوى البخاري، ووثقه الدارقطني، والخليلي، وابن حبّان، والنّسائي، والخطيب البغدادي، وغيرهم[١].

وحسين بن محمد، هو: ابن بهرام أبو أحمد المروزي الحافظ الثقة من رجال الجميع، وثقة ابن سعد، وابن حبّان، والعجلي، وغيرهم، وقال عنه النسائي: (لا بأس به)[٢].

وسليمان بن قرم، هو: ابن معاذ أبو داود الضبي، وينسب تارة إلى جدّه فيقال: سليمان بن معاذ[٣]، من رجال مسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:

(كان أبي يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز وسليمان بن قرم ويزيد ابن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم)[٤].

وقال عنه الذهبي: (كوفي صالح الحديث)[٥]، وقال عنه البزّار: (ليس به بأس)[٦].

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/ ١٠٧ رقم الترجمة: ١١٨، طبقات خليفة ١/ ٢٢٩ ترجمة رقم: ٥١٠، تاريخ بغداد ٦/ ٩٣ رقم الترجمة: ٣١٢٧.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٦/ ٤٧١ رقم الترجمة: ١٣٣٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٥ رقم الترجمة: ٦٢٧، تاريخ بغداد ٨/ ٨٨ رقم الترجمة: ٤١٨٤.

(٣) قال الذهبي في الكاشف ١/ ٤٦٣: (سليمان بن قرم الضبّي، هو سليمان بن معاذ ينسب إلى جدّه، أبو داود بصري). وقال الدار قطني: (سليمان بن معاذ هو سليمان ابن قرم، ولكن أبا داود من بين الرّواة عنه أخطأ في نسبه فقال: ابن معاذ)(الضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٥).

(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ٥١ رقم الترجمة: ٢٥٥٥.

(٥) تاريخ الإسلام ١٠/ ٢٤٧.

(٦) مسند البزّار ٥/ ١٢٣.

ونقل الشيخ حسين سليم أسد أن ابن معين قال عنه: (ليس به بأس)[١]، وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»، ولم يورد فيه جرحاً[٢].

وصحح الدارقطني إسناد حديث وقع فيه فقال: (هذا إسناد حسن صحيح)[٣]، وكذلك صحح البيهقي إسناد رواية وقع فيه، فقال: (وهذا إسناد صحيح)[٤]، وصحح الحاكم في مستدركه إسناد روايتين وقع فيهما، فقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي على تصحيحه لهما[٥].

وصحح الشيخ حسين سليم أسد إسناد رواية وقع فيه، في «مسند أبي يعلى» فقال: (إسناده صحيح على شرط مسلم)[٦]، وحسّن إسناد رواية أخرى، وهو فيه أيضاً فقال: (إسناده حسن)[٧].

وقال عنه ابن عدي: (له أحاديث حسان إفرادات وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير)[٨].

نعم ضعّفه بعض رجال الجرح والتعديل عند أهل السنة فقال

---

(١) هامش صفحة ٤٣ من المجلد التاسع من مسند أبي يعلى بتحقيق حسين سليم أسد.
(٢) التاريخ الكبير ٤/ ٣٣ رقم الترجمة: ١٨٧١.
(٣) انظر سنن الدار قطني ٢/ ١٧٥ رواية رقم: ١٨.
(٤) سنن البيهقي الكبرى ٤/ ٢٠٣ رواية رقم: ٧٧٠٥.
(٥) المستدرك على الصحيحين ٤/ ١٣٦ رواية رقم: ٧١٤٦ و ٤/ ١٦٠ رواية رقم: ٧٢٢٦.
(٦) مسند أبي يعلى ٨/ ٤٣ رواية رقم: ٤٥٥٧.
(٧) مسند أبي يعلى ٩/ ٤٣ رواية رقم: ٥١٠٦.
(٨) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣.

عنه النسائي: (ليس بالقوي)[1]، ونقل أنه قال عنه: (ضعيف)[2]، وقال عنه ابن معين مرة: (ضعيف)، وأخرى: (ليس بشيء)،وقال عنه أبو حاتم الرازي: (ليس بالمتين)، وقال عنه أبو زرعة: (ليس بذاك)[3]،وقال عنه ابن حبّان: (كان رافضيّاً غالياً في الرّفض ويقلب الأخبار)[4].

أما جرح النسائي له بقوله: (ضعيف)، فوجدته في بعض المصادر، ولكن لم أجده مسنداً إلى النسائي، ولا في كتاب من كتبه، فيرد هذا التضعيف لعدم ثبوته عنه، قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي:

(... إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟)[5].

وقال الشيخ إبراهيم بن عبد الله اللاحم:

(النقل عن أئمة النقد في الرّواة لا يختلف عن أي منقول عن غيرهم، في ضرورة ثبوته عمن نقل عنه، وإلاّ لم يصح بناء حكم عليه، وبادئ ذي بدء لا بد من التسليم بوجود أقوال ونصوص نسبت إلى أئمة النقل وبعد التمحيص تبيّن عدم ثبوتها، وأنّ الأمر لا يخلو من لبس، وقد واجه ذلك أئمة النقد أنفسهم، فجاء عنهم نفي

---

(١) الضعفاء والمتروكين صفحة ٤٩ رقم الترجمة: ٢٥١.
(٢) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣.
(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣.
(٤) المجروحين ١/ ٣٣٢.
(٥) التنكيل ١/ ٦٢.

شيء مما نسب إليهم أو بيان الصواب فيما نقل عنهم)[1].

وهو جرح مبهم غير مفسّر، فيقدم عليه التعديل، وأمّا جرحه له بقوله: (ليس بالقوي) فقد مرّ أنّه من الجرح المجمل، وأن النسائي يقول هذه العبارة فيمن هو عنده صدوق، ومن هو أدون منه من أهل العدالة، فهي تليين خفيف للرّاوي[2]، إضافة إلى كل ذلك فإن النسائي من المتعنتين في الجرح، فيقدم على جرحه قول المعدّلين.

وأما جرح ابن معين له بقوله: (ضعيف) فهو جرح غير مفسّر، يقدم عليه التعديل، وأما جرحه بقوله: (ليس بشيء)، فابن معين يقولها أحياناً في من كانت أحاديثه قليلة، قال المعلّمي:

(...أن ابن معين قد يقول: «ليس بشيء» على معنى قلّة الحديث فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً، فإذا وجد الرّاوي الذي قال فيه ابن معين:«ليس بشيء» قليل الحديث وقد وثق، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلّة الحديث لا الجرح)[3].

وأحاديث سليمان بن قرم قليلة، فتحمل عبارة ابن معين هذه على غير الجرح، وحتى لو كانت تضعيفاً للراوي سليمان بن قرم، فإن الشيخ حسين سليم أسد نقل أن ابن معين قال عن سليمان بن قرم: (ليس به بأس)، وهذا تعديل يعارض الجرح، ثم أن ابن معين من المتشددين في الجرح يجرح الرّاوي لأدنى سبب، فيقدم على

(١) الجرح والتعديل صفحة ١٠٨.
(٢) انظر صفحة ٢٧-٢٨.
(٣) التنكيل ١/ ٤٩.

جرحه قول المعدّلين.

وجرح أبي حاتم له بقوله: (ليس بالمتين)، وجرح أبي زرعة له بقوله: (ليس بذاك)، فهما من الجرح المجمل وغير الشديد الذي بموجبه ترد رواية الراوي وإنما هو تليين خفيف، ودائماً ما يستخدمون عبارة (ليس بذاك) لمن كان عنده فتور في الحفظ، وأبو حاتم من المتعنتين في الجرح فيقدم على جرحه تعديل المعدّلين.

وأما جرح ابن حبّان فلا يعوّل عليه أيضاً لأنّه متعنت في الجرح، إضافة إلى أنّه لم يأت بدليل على أن سليمان بن قرم رافضي، ولا بشاهد واحد يثبت به ما زعمه من قلبه للأخبار[1].

علماً أنّ سليمان بن قرم روى حديثاً فيه ذم للرافضة، بل تكفير لهم، ففي كتاب الكامل في الضعفاء قال ابن عدي: (حدثنا ابن ناجية، حدثنا القاسم بن زكريا بن دينار، حدّثنا إسحاق بن منصور، عن أبي بكر بن عياش، عن سليمان بن قرم قال: قلت لعبد الله بن الحسن: أفي أهل قبلتنا كفار؟ قال: نعم، الرافضة)[2].

فكيف يكون رافضياً وهو يروي الأقوال في كفر الرّافضة؟!

وقد رماه أحمد بن حنبل وابن عدي بالإفراط في التشيّع، ورميهم للراوي بالتّشيّع والإفراط فيه كثيراً ما يكون بسبب روايته لفضائل أهل البيت «عليهم السلام» أو الإكثار من ذلك، أو تفرّده ببعض

---

(١) والعجيب أن ابن حبّان ذكره في ثقاته ٦/ ٢٩٢ بعنوان «سليمان بن معاذ»، وفي كتابه المجروحين صفحة ٣٣٣ بنفس العنوان أيضاً وقال عنه: «يخالف الثقات في الأخبار»، فصدق الذهبي عندما وصف ابن حبّان بأنّه خسّاف متهوّر.

(٢) الكامل في ضعفاء الرّجال ٤/ ٢٣٨.

الروايات فيهم مما لا يتوافق مع توجهات علماء أهل السّنّة في الأصول والفروع، أو روايته لمثالب أعداء الرّسول وأهل بيته عليه وعليهم الصلاة والسلام، وإليك أخي القارئ المحترم الشاهد على ذلك من كتاب الضعفاء في الرّجال لابن عدي، فابن عدي وبعد أن أورد روايات من طريق سليمان بن قرم بعضها في الفضائل وواحدة منها في المثالب وبعضها في غير ذلك قال:

(وهذه الأحاديث في الفضائل، وفي مثالب غيرهم يرويها سليمان ابن قرم، عمّن ذكرته، وفي هذه الأحاديث مما قد شورك فيه، ويدل صورة سليمان هذا على أنّه مفرط في التّشيّع)[1].

فحكم عليه بالإفراط في التّشيّع لمجرد روايته روايات في فضائل أهل البيت «عليهم السلام»، ولروايته رواية واحدة فيها مثلبة للحكم وولده، الأمر الذي يجعل المرء يتوقف في الكثير من الأحكام التي يصدرها هؤلاء على بعض الرواة، وله أن يضع عليها علامات الاستفهام، ولا يقبل بها إلاّ بعد التحقق من صحتها بقيام الدليل عليها.

أما روايات الفضائل التي رواها سليمان بن قرم والتي ذكرتها ابن عدي في كتابه الكامل، فالرّواية الأولى، قال ابن عدي:

(حدّثنا عمر بن سنان، حدّثنا إبراهيم بن سعيد، حدّثنا حسين ابن محمد، حدّثنا سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، أن النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»

---

(١) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٤٠.

بعث أبا بكر ببراءة، ثم أتبعه غداً -يعني علياً- فأخذها منه، فقال أبو بكر: يا رسول الله حدث في شيء؟ قال: لا، أنت صاحبي في الغار وعلى الحوض، ولا يؤدي عني إلاّ أنا أو علي، وكان الذي بعث به علي أربع، لا يدخل الجنة إلاّ نفس مسلمة، ولا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» عهد فهو إلى مدته)[1].

والرّواية الثانية، قال ابن عدي:

(حدّثنا علي بن سعيد، حدّثنا محمد بن حميد، حدّثنا سلمة بن الفضل، حدّثنا سليمان بن قرم الضبي، عن أبي إسحاق، سمعت حبشي بن جنادة يقول: سمعت رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» يقول لعلي يوم غدير خم: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأعن من أعانه»)[2].

والرّواية الثالثة؛ قال ابن عدي:

(أنا علي بن أحمد يعرف بابن أبي قرية، حدّثنا عباد بن يعقوب، أخبرنا علي بن هاشم، عن سليمان بن قرم، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، قال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: أنا وهذا -يعني علياً- نجيء يوم القيامة كهاتين وجمع بين أصبعيه السبابتين)[3].

---

(١) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٣٩ .
(٢) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٤٠ .
(٣) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٤٠ .

والرّواية الرّابعة، قال ابن عدي:

(أنا علي بن العباس المقانعي، حدّثنا عباد بن يعقوب، أنا علي بن هاشم، عن سليمان بن قرم، عن عصام، عن زر، عن عبد الله، قال: كان رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» يصلي فيأتيه حسن وحسين وهو راكع أو ساجد فيركبان على عنقه، فإذا أراد أحد من أهله يميطهما عنه أشار إليه أن دعهما، حتى إذا صلى التزمهما، ثم قال: بأبي وأمي من كان يحبني فليحب هذين)[1].

والرّواية الخامسة: قال ابن عدي:

(أنا عمر بن سنان، حدّثنا إبراهيم بن سعيد، حدّثنا حسين بن محمد، عن سليمان بن قرم، عن عبد الجبار بن العباس، عن عمار الدهني، عن عقرب، عن أم سلمة، قالت: نزلت هذه الآية في بيتي ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ وفي البيت سبعة؛ رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»، وجبريل وميكائيل وعلي وفاطمة والحسن والحسين)[2].

وأمّا رواية المثالب فهي، قال ابن عدي:

(حدّثنا أحمد بن الحسين الصوفي، حدّثنا محمد بن منصور الطوسي، حدّثنا أبو الجواب، حدّثنا سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن زهير بن الأقمر، عن عبد الله بن عمرو، قال: كان الحكم بن أبي العاص يجلس إلى

(١) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٤٠ .
(٢) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٤٠ .

رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» وينقل حديثه إلى قريش، فلعنه رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» وما يخرج من صلبه إلى يوم القيامة)[1].

فلروايته هذه الرّوايات حكم عليه ابن عدي بالإفراط في التّشيّع، فلا دليل عندهم على أنّ الرجل يفضل عليّاً على أبي بكر وعمر، ولا حتى على عثمان بن عفّان، فضلاً عن أن يكون عندهم دليل على أنّه من القائلين بأنّ الولاية على الأمّة من بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» هي لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» وللأئمة من ولده «عليهم السلام»، فهو شيعي لأنّه روى فضائل أهل البيت «عليهم السلام»، وشيعي مفرط لأنّه روى رواية فيها لعن للحكم ابن أبي العاص وولده، مع أنّ لعن الحكم ورد في روايات عديدة من طرق ليس في بعضها سليمان بن قرم، قال ابن حجر العسقلاني:

(وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد أخرجها الطبراني وغيره غالبها فيه مقال وبعضها جيد)[2].

فتبيّن أنّ ما نسبوه إلى سليمان بن قرم من التشيّع والإفراط فيه غير قائم على دليل، فلم يثبت تشيّعه فضلاً عن أن يكون شيعيّاً مفرطاً، فضلاً عن أن يكون رافضيّاً.

ثم إن تشيّع الرّاوي لأهل البيت «عليهم السلام» لا يمنع

---

(١) الكامل في الضعفاء ٤/ ٢٣٩.
(٢) فتح الباري ١٣/ ١١.

عندهم من قبول مروياته والعمل والاحتجاج بها، فهذا ابن حجر يقول في كتابه «تهذيب التهذيب»:

(فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم»، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية)[1].

والظاهر أنّ سبب جرح من جرحه هو إمّا لروايته فضائل أهل البيت «عليهم السلام» ومثالب أعدائهم، أو لفتور في حفظه، لا أنّه متعلّق بعدالته، فالرجل غير متهم بالكذب أو الوضع، وجرحه بفتور الحفظ أو بسوء الحفظ مردود بما أثبته له إمام الحنابلة أحمد بن حنبل من أنّه حافظ، وهو ناتج عن تتبع وتفحّص لرواياته حسب ما يدل عليه قول أحمد السالف، فقول مثبت الحفظ مقدم على النافي له، ولذلك وجدنا أنّ العديد من العلماء قدّموا قول ابن حنبل على أقوال من جرحه، وصححوا رواياته، وحكم البعض بحسنها، قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقة له على رواية في مسند أحمد وقع في سندها سليمان بن قرم:

(إسناده صحيح، سليمان بن قرم بفتح القاف وسكون الرّاء بن معاذ الضبي النحوي، ثقة، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «كان أبي يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قرم، ويزيد بن

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٩٤.

عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، وهم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم، وترجمه البخاري في الكبير ٢/ ٢/ ٣٤ فلم يورد فيه جرحاً، وضعّفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، وشهادة أحمد وتوثيقه صحة كتبه مع إعراض البخاري عن جرحه أقوى عندنا من تضعيف من ضعّفه)[1].

وفطر بن خليفة، هو: أبو بكر الحناط القرشي المخزومي، ثقة، من رجال الجميع، ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»[2]ولم يورد فيه جرحاً، ووثقه أحمد بن حنبل وابن معين ويحيى بن سعيد والعجلي والنسائي، وابن سعد، وأبو نعيم، وابن حبّان، وغيرهم، ووصفه الذهبي بالشيخ العالم المحدّث الصدوق[3].

وعبد الرّحمن بن أبي نعم، هو: أبو الحكم الكوفي، ثقة اتفق الجميع على إخراج حديثه، ووثقه جماعة منهم النسائي، وابن حبّان، وابن سعد، ووصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» بالحجة القدوة الرباني، وقال عنه في «ميزان الاعتدال»: (كوفي تابعي مشهور... وكان من الأولياء الثقات)[4].

وسفينة صحابي.

---

(١) مسند أحمد ٥/ ٢٣١ رواية رقم: ٥٧٥٣ بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.
(٢) التاريخ الكبير ٧/ ١٣٩ رقم الترجمة: ٦٢٥.
(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٠ رقم الترجمة: ٥٥٠، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠.
(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٦ رقم الترجمة: ٥٦٢، تهذيب الكمال ١٧/ ٤٥٦، سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٣.

وأعلَّ أحمد بن ميرين البلوشي هذه الطريق، بسليمان بن قرم وفطر بن خليفة، فقال:

(وسليمان بن قرم قال عنه ابن حبّان في المجروحين «١: ٣٣٢»: «رافضي غالي يقلب الأخبار»، وقال ابن حجر: «سيء الحفظ»، وفطر بن خليفة قال عنه الذهبي في «المغني» «٢: ٥١٦»: «شيعي جلد صدوق»)[1].

فأقول في الرّد عليه:

أولاً: لقد ذكرنا أنّ ابن حبّان من المتعنتين في الجرح، فلا يقدّم جرحه على تعديل المعدّلين، وهو لم يأت بدليل على أنّ سليمان ابن قرم رافضي ولا بشاهد واحد يثبت به ما زعمه عليه من قلب الأخبار، وأمّا قول ابن حجر عنه بأنّه سيء الحفظ فمردود بوصف أحمد بن حنبل له بالحفظ وتوثيقه له، وأيضاً بتصحيح من صحح حديثه.

ثانياً: إنّ فطر بن خليفة ثقة، وبما أنّه ثقة فلا يصح تضعيف سند الرّواية به، والتشيّع لأهل البيت «عليهم السلام» ليس ببدعة، ولا بمانع من قول مرويات من اتصف بذلك، على أننا لو سلمنا معهم أنّ ما كان عليه فطر من التشيع مما يعد عندهم بدعة، فلم يثبت أنّه كان داعية لهذه البدعة، وقد قال ابن حبّان: **(وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الإحتجاج بأخباره جائز)**[2].

---

(١) خصائص علي صفحة ٣٤.

(٢) الثقات ٦/ ١٤٠.

ثم إنّ رميهم لفطر بالتّشيّع سببه ما ذكروه من تقديمه للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» على عثمان بن عفان[١] لا أنّه كان يفضّله على أبي بكر وعمر، فلا تكون روايته لحديث الطير نصرة وتأييداً لبدعته حتى ترد بقاعدة الناصبي إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

فتبين من كلّ ذلك أن هذه الطريق لحديث الطير طريق حسنة لذاتها، لأن الجرح الوارد في سليمان بن قرم لا يخرج حديثه عن رتبة الحسن لذاته، فقد مرّ عليك أن العديد من العلماء صححوا أسانيد روايات وقع هو في إسنادها وحسن بعضهم بعضها[٢].

على أننا لو تنازلنا عن هذا الحكم، وقلنا بأنه طريق ضعيف لما ورد من جرح في ابن قرم، فإن الجرح الوارد فيه جرح يسير وبسبب حفظه، وبجمع هذه الطريق مع طريق آخر من الطرق التي مرّ الحديث عنها، كطريق الحاكم النيسابوري مثلاً بعد القول بضعفها والتنازل عن كونها حسنة لذاتها، فإن الحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

نقول هذا بغض النظر عن ورود الحديث من طرق أخرى صحيحة كطريق ابن عساكر، والتي أثبتنا أنها طريق صحيحة، وبصرف النظر عن الطرق الحسنة لذاتها، كطريق أبي يعلى والنسائي مثلاً والتي أثبتنا أنها حسنة لذاتها.

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧١.

(٢) انظر صفحة ٥١.

الطريق الرابع:

قال البخاري:

(قال لي محمد بن يوسف: حدثنا أحمد، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا عثمان الطويل، عن أنس بن مالك، قال:

أهدي للنبي «صلى الله عليه [وآله] وسلم» طائر كان يعجبه، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل هذا الطير، فاستأذن علي، فسمع كلامه فقال: ادخل)[1].

الكلام عن رجال سند الطريق الرابع:

محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح متفق على وثاقته عندهم.

ومحمد بن يوسف شيخ البخاري هو: أبو أحمد البخاري البيكندي، ويقال الباكندي أيضاً، وهو ثقة.

وأحمد هو: أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن الورتنيس الورتنيسي أبو الحسن الحرّاني، وثقه النسائي، ومسلمة بن القاسم الأندلسي[2]، وضعفه أبو حاتم الرازي[3]، وروى عنه البخاري، وذهب بعضهم إلى أن البخاري لا يروي إلاّ عن ثقة عنده، ففي كتاب « تلخيص كتاب الاستغاثة لابن تيمية يقول:

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٢-٣.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/ ١٥٣.

(٣) تهذيب الكمال ١/ ٥٢١.

(إنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث وهم نوعان: منهم من لم يرو إلاّ عن ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري وأمثاله)[١].

وقال التهانوي:

(وكذا كل من حدّث عنه البخاري فهو ثقة، فإنه لا يروي إلاّ عن ثقة لا في «الصحيح» ولا في غيره)[٢].

وذكره الذهبي في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»[٣]، وهو كتاب خصصه لذكر أسماء الرّواة الذين تكلم فيهم بعض أهل الجرح والتعديل بجرح لا يرقى إلى ردّ أخبارهم، فقال في مقدمة كتابه:

(فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرّواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يرد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلاّ أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث)[٤].

فلا يقدح فيه جرح أبي حاتم لأنه جرح غير مفسر، وأبو حاتم

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة صفحة ٧٧.
(٢) قواعد في علوم الحديث، صفحة ٢٢٢- ٢٢٣.
(٣) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، صفحة ٩٠-٩١ رقم الترجمة ٢٣.
(٤) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، صفحة ٥٥- ٥٦.

من المتعنتين في الجرح[١] فيقدم تعديل المعدّلين على جرحه، فيكون حديثه في مرتبة الحديث الحسن.

وزهير هو: ابن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي، ثقة وحجة عندهم ومن رجال الجميع[٢].

وعثمان الطويل، روى عن أنس بن مالك، وأبي العالية، وروى عنه شعبة بن الحاج، وزهير بن معاوية، وعنبسة بن سعيد،وغيرهم، وذهب بعض علماء أهل السنة أن شعبة بن الحجاج لا يروي إلا عن ثقة عنده، قال ابن تيمية الحراني في كتابه «منهاج السنة»:

(والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب، مثل مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم)[٣].

وقال الحافظ ابن حجر:

(وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولاأعدل عن ذلك إلاّ لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلاّ عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم، كشعبة ومالك وغيرهما)[٤].

---

(١) انظر كلام الذهبي حول تعنت أبي حاتم في الجرح وأن جرحه لا يعتد به مع وجود التعديل للراوي من غيره من الأئمة والأعلام وذلك في صفحة ٣٥ من هذا الكتاب.
(٢) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٦٢٢، رقم الترجمة: ٩٧، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٩١، رقم الترجمة: ١٦٩٧.
(٣) منهاج السنة ٧/ ٥٢.
(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٥.

وترجم له البخاري في التاريخ الكبير[١]، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وادّعى بعضهم أن من ترجم له البخاري في تواريخه ولم يجرحه بشيء فهو ثقة، قال التهانوي:

(وكذا كل من ذكره البخاري في تواريخه ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين)[٢].

وترجم له ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»[٣]، وفيه أنه سأل أباه عنه فقال: (هو شيخ).

ولم يبين أبو حاتم مقصوده من هذه العبارة، ولذلك اختلفوا في المراد منها، إلاّ أنه لا يمكن اعتبارها جرحاً يسقط رواية الرّاوي عن الاعتبار، بدليل أن ابن أبي حاتم قال في «الجرح والتعديل» في ترجمة عبد الرحمن بن عطاء المديني:

(سألته - يعني أباه - عنه، فقال: شيخ، قلت: أدخله البخاري في كتابه الضعفاء، فقال: يحوّل من هناك)[٤].

فدلّ ذلك على أن لفظة (شيخ) إذا أطلقها أبو حاتم على راو من الرّواة، فإنها لا تعني عنده أنّه ضعيف لا يحتج بحديثه مطلقاً.

وذكره ابن حبّان في ثقاته، وقال: (ربما أخطأ)[٥].

والرّاوي إذا أورده ابن حبّان في ثقاته ثم قال عنه «ربما أخطأ» أو

---

(١) التاريخ الكبير ٦/ ٢٥٨ رقم الترجمة: ٢٣٣٨.
(٢) قواعد في علوم الحديث، صفحة ٢٢٣.
(٣) الجرح والتعديل ٦/ ١٧٣ رقم الترجمة: ٩٥٠.
(٤) الجرح والتعديل ٥/ ٢٦٩.
(٥) الثقات ٥/ ١٥٧، رقم الترجمة: ٤٣٥٢.

« كان يخطيء » فإنه يتوقف عن قبول ما ينفرد به من روايات حسب ما ذكره ابن حجر في كتابه « النكت على كتاب ابن الصلاح »[١]، وعثمان الطويل لم ينفرد برواية حديث الطير، فله متابعون على روايتها، فتكون رواياته من رتبة الحسن مع المتابعة.

بقي هنا شيء وهو: أن البخاري قال: (لا يعرف لعثمان سماع من أنس)[٢]، وكلامه هذا لا يدل على عدم سماع عثمان من أنس، وإنما يدل على نفي علمه بسماعه منه، وذلك لأن البخاري يشترط لحصول الإتصال في سند الرّواية ثبوت السماع، وهذا مما خالفه عليه جمهور علماء أهل السنة فيكفي عندهم أن يعاصر الراوي شيخه، قال مسلم بن الحجاج:

(...أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلاّ أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً ...)[٣].

وفي ترجمة الراوي « جابان » قال البخاري:

(ولا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو ولا لسالم من

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٧٨.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٣.

(٣) صحيح مسلم ١/ ٢٩.

جابان ولا من نبيط)[١].

فقال المزي معلقاً على قول البخاري هذا:

(وهذه طريقة قد سلكها البخاري في مواضع كثيرة، وعلل بها كثيراً من الأحاديث الصحيحة، وليست هذه علة قادحة، وقد أحسن مسلم وأجاد في الرد على من ذهب هذا المذهب في مقدمة كتابه بما فيه كفاية)[٢].

وقال الشيخ الألباني:

(فإذا لم يكن لدينا نص من حافظ نقاد بأنه لم يسمع منه؛ فيكفينا في هذه الحالة ثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء كما هو المختار عند جماهير العلماء بشرط السلامة من التدليس)[٣].

فإمكانية اللقاء بين عثمان الطويل وأنس بن مالك والسماع منه وارد جدّاً، مع ثبوت المعاصرة، وذلك لأن ابن حبّان ذكر عثمان في كتابه الثقات من جملة التابعين اللذين شافهوا الصحابة ورووا عنهم، ولأن عثمان من أهل البصرة وأنس كان آخر الصحابة موتاً في البصرة.

وحتى لو تنازلنا عن ذلك، وقلنا بوجود الإرسال في سند الرّواية لأنّ الطويل لم يسمع من أنس، وصرفنا النظر عن الطرق الصحيحة والحسنة لذاتها للحديث، فإنّه بضم هذه الطريق إلى طريق مثلها في

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٢٥٧، رقم الترجمة: ٢٣٨١.
(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٤٣٣.
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ١١٥٥.

الضعف يرتقي الحديث إلى درجة الحديث الحسن لغيره.

وهذا منّا ليس تراجعاً عن ما توصّلنا إليه من كون هذه الطريق حسنة لذاتها، وإنّما تماشياً مع منهج المتشددين جدّاً من القوم في الحكم على أسانيد الأحاديث.



الطريق الخامس:

قال ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»:

(وقد رواه - أي حديث الطير - ابن أبي حاتم، عن عمّار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس، وهذا أجود من إسناد الحاكم)[1].

الكلام عن رجال سند الطريق الخامس:

ابن أبي حاتم، هو: عبد الرّحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي، من حفاظ أهل السنة وثقة من ثقاتهم[2].

وعمّار بن خالد الواسطي، هو: عمار بن خالد بن يزيد بن دينار الواسطي التّمار، قال عنه الذهبي: (صدوق)[3]، وقال عنه ابن حجر: (ثقة)[4]، وقال عنه ابن أبي حاتم: (وكان ثقة صدوقاً، وسئل عنه أبي فقال صدوق)[5]، وذكره ابن حبّان في الثقات[6].

وإسحاق الأزرق، هو: إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي، ثقة من رجال الجميع[7].

---

(١) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٢.

(٢) انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ٣٥/ ٣٥٧ رقم الترجمة: ٣٩٣٤.

(٣) الكاشف ٢/ ٥٠ رقم الترجمة: ٣٩٨٧.

(٤) تقريب التهذيب صفحة ٤٠٧ رقم الترجمة: ٤٨٢٠.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٥.

(٦) الثقات ٨/ ٥١٨ رقم الترجمة: ١٤٧٨٣.

(٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢/ ٤٩٦ رقم الترجمة: ٣٩٥، طبقات الحفاظ ١/ ١٣٨ رقم الترجمة: ٢٨٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٠ رقم الترجمة: ٢٩٩.

وعبد الملك بن أبي سليمان، من حفاظ أهل السنة وثقاتهم[١].

فرجال السند كلهم من الثقات الأثبات، إلاّ أنّه قد تُعل هذه الطريق بالإرسال بين عبد الملك بن أبي سليمان وأنس بن مالك، فلو صحّ ذلك فإن الواسطة معلومة وهو عطاء بن أبي رباح، فقد ورد التصريح باسمه في أحد الطرق لحديث الطير عند الطبراني في معجمه الأوسط، فقال:

(حدثنا محمد بن شعيب، حدثنا حفص بن عمر المهرقاني، حدثنا النجم بن بشير، عن إسماعيل بن سليمان أخي إسحاق بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس بن مالك، قال:

كنت مع النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» في حائط، وقد أتي بطائر فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إلي يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي فدق الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: أنا علي، فقلت: إن النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» على حاجة! فذهب، ثم جاء فدق الباب، فقلت: من ذا؟ فقال: أنا علي، قلت: إن النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» على حاجة! ثم جاء فدق الباب، فقال النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: اذهب فافتح، فقال له النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» ما حبسك رحمك الله؟ فقال: هذه ثلاث عودات كل ذاك يقول لي أنس إنك على حاجة، فقال: يا أنس ما حملك على ذلك؟ قلت: سمعت بدعوتك فأردت أن يكون رجلاً من قومي)[٢].

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٧.

(٢) المعجم الأوسط ٧/ ٢٦٧ رواية رقم: ٧٤٦٦.

وما يزيد ذلك -أي أن عبد الملك بن أبي سليمان روى حديث الطير عن عطاء- تأكيداً ما في علل الدار قطني، ففيه:

(وسئل عن حديث عطاء بن أبي رباح، عن أنس: حديث الطير.

فقال: يرويه ابن حميد الرّازي، واختلف عنه، فرواه إسماعيل بن الفضل، عن ابن حميد، عن إسحاق بن إسماعيل بن حيوية، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس.

وغيره يرويه عن ابن حميد، عن إسماعيل بن سليمان الرّازي -أخي إسحاق- عن عبد الملك، وهو أشبه)[1] .

فكلام الدارقطني واضح وصريح في أنّ عبد الملك يروي حديث الطير بواسطة عطاء بن أبي رباح، وعطاء ثقة.

وبثبوت الواسطة بينهما وأنّه عطاء بن أبي رباح الثقة، وكون بقية رجال السند كلهم من الثقات، فلا بدَّ من الحكم على هذه الطريق بأنها طريق صحيحة لحديث الطير.

وحتى لا أتهم بالمجازفة في التصحيح بهذه الطريقة، فأقول وجدت أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قد أدرج في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» حديثاً مع ثبوت وجود الإرسال في سنده وذلك لمجرد احتماله الواسطة، ففي كتابه المذكور يقول الألباني:

(«هي لك على أن تحسن صحبتها».

---

(١) علل الدار قطني ١٢/ ١٢٥ .

رواه الطبراني «١/ ١٧٦/ ١»: حدّثنا أحمد بن عمرو البزار، أنبأنا زيد بن أخرم، أنبأنا عبد الله بن داود، عن موسى بن قيس، عن حجر بن قيس- وكان قد أدرك الجاهلية- قال: خطب علي «رضي الله عنه» إلى رسول الله «صلى الله عليه[وآله] وسلّم» فاطمة «رضي الله عنها» فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وعبد الله بن داود هو أبو عبد الرّحمن الخريبي، والبزار هو الحافظ صاحب المسند المعروف به، وقد أخرجه فيه بإسناده المذكور.

وكذلك أخرجه العقيلي في «ضعفائه» «٤/ ١٦٥» من طريق آخر، عن موسى بن قيس الحضرمي به، وقال البزار: ومعنى قوله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: هي لك لست بدجال يدل على أنّه قد كان وعده، فقال: إني لا أخلف الوعد.

قلت: رواه أبو بلال الأشعري: حدّثنا قيس بن الرّبيع، عن موسى بن قيس به نحوه فقط: «لقد زوّجتك غير دجال»، أخرجه العقيلي.

فهذا يخالف تفسير البزّار المتقدم، لكن أبو بلال وقيس بن الرّبيع ضعيفان فلا يحتج بهما، وبخاصة عند المخالفة كما هنا.

ثمّ قال البزّار: «وحجر لا نعلم روى عن النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» إلاّ هذا، ولا نعلمه إلاّ بهذا الإسناد».

قلت: وقد أعلّه بعضهم بعلّتين:

الأولى: الإرسال فإن حجر بن قيس «ويقال: ابن العنبس» وإن

كان الطبراني قد ذكره في الصحابة فقد خولف فذكره ابن حبّان في التابعين من كتابه الثقات ٤/ ١٧٧، وقال ابن معين: «شيخ كوفي ثقة مشهور».

وقال الخطيب في التاريخ ٨/ ٢٤٧ «أدرك الجاهلية، غير أنّه لم يلق النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» ... وصحب علياً، وسار معه إلى النّهروان لقتال الخوارج، وردّ المدائن بصحبته، وكان ثقة، احتجّ بحديثه غير واحد من الأئمة».

ونقل الحافظ في الإصابة الاتفاق على أنّه لم يلق النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» وأجاب عن هذه العلّة بقوله: «فكأنّه سمع هذا من بعض الصحابة».

قلت: والظاهر الذي يغلب على الظن أنّه علي نفسه لما عرفت من صحبته إيّاه ولتعلق القضية به.

والعلة الأخرى: موسى بن قيس، فقد قال العقيلي فيه - وقلّده ابن الجوزي، بل وزاد عليه كما يأتي:

«من الغلاة في الرفض، يحدّث بأحاديث رديئة بواطيل»!

كذا قال! وهو من غلوّه وشططه الذي لا يتابع عليه، لأنّه مجرّد دعوى لم تقرن بالحجة الملزمة؛ فإنه روى بسنده عنه قال:

«قال لي سفيان الثوري: أيّهما أحب إليك أبو بكر أو علي؟

قلت: علي. قال: أرجو أن تدخل الجنة، أرجو أن تدخل الجنة».

أقول: فهذا - إن صح؛ فإن فيه أنه يحب علياً أكثر من أبي بكر ؛

كما هو ظاهر، وكثير من كبار السلف كانوا كذلك، كما يُعرف من تراجمهم، وإن كنّا لا نفضّل على أبي بكر أحداً بعد رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»، وهذا مما تولّى بيانه شيخ الإسلام «رحمه الله» في كتبه.

وإن من جنف ابن الجوزي وغلوائه الذي عرف به أنّه قلّد العقيلي وزاد عليه شططاً؛ فإنه أورد الحديث في «موضوعاته» (١/ ٣٨٢) وقال:

«هذا حديث موضوع، وضعه موسى بن قيس، وكان من غلاة الروافض، وهو إن شاء الله من حمير النّار»

وكأن ابن الجوزي - غفر الله له - جهل ثناء الأئمة عليه، وفي مقدمتهم الإمام أحمد «رحمه الله»؛ فقد قال ابنه في «العلل» (١/ ١٢٥و٢٤١):

«سمعت أبي ذكر موسى بن قيس الحضرمي، فقال: ما أعلم إلاّ خيراً».

ووثقه ابن معين أيضاً، وابن نمير، وابن حبّان (٧/ ٤٥٥)، وابن شاهين (٣٠٥/ ١٢٩١)، وقال أبو حاتم - مع تشدده -:

«ولا بأس به».

فشذوذ العقيلي وابن الجوزي عن هؤلاء الأئمة مردود عليهما، فلا جرم أن السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٣٦٥)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٨٦) قد ردّا عليهما شططهما، ولذلك لم يعرّج على

قولها أحد ممن جاء بعدهما - فيما علمت - كالذهبي؛ فإنه قال في «الكاشف»:

«ثقة، شيعي».

قلت: فلم يقل: «رافضي»؛ بله «رافضي غال»! وعبارة الحافظ في «التقريب» أدق من هذه الحيثية؛ فإنه قال:

«صدوق، رمي بالتشيّع».

فكأنه يشير إلى تضعيف الرواية التي اعتمد عليها العقيلي كما تقدم.

قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٠٤) بعدما عزاه للبزار وحده:

«رجاله ثقات، إلاّ أنّ حُجْراً لم يسمع من النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم».

ثم عزاه للطبراني أيضاً، ووثق رجاله.

وتقدم الجواب على الإرسال الذي أشار إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم)[1].

فلاحظ كيف أنّ الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني صحح هذه الرّواية لاحتمال أنّ حجراً سمع ما رواه من الإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب «عليه السلام»، فهو لم يستند في ذلك إلى دليل وإنّما لمجرد الظن والاحتمال؛ من كون حجر صاحب علي، وأنّ القضية

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣١٧-٣٢٠، رواية رقم: ١٦٦.

لها علاقة بالإمام علي «عليه السلام».

فإذا كانت هذه الرّواية صحيحة عند الألباني، وأن الإرسال الموجود في سندها لا يضر بصحتها، لاحتمال أن حجراً رواها عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فإن رواية الطير بالطريق الذي نحن بصدده صحيحة أيضاً، لأن الواسطة بين عبد الملك وأنس هو عطاء، وعطاء ثقة.



الطريق السادس:

قال ابن حجر في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»:

(وقال أبو يعلى: حدّثنا قطن بن نسير، حدّثنا جعفر بن سليمان، عن عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس، عن أنس «رضي الله عنه» قال: أهدي لرسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» حجل مشوي بخبزة وظبابة، فقال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام».

فقالت عائشة «رضي الله عنها»: اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة «رضي الله عنها»: اللهم اجعله أبي.

قال أنس «رضي الله عنه»: فقلت: اللهم اجعله سعد بن عبادة.

قال: فسمعت حركة بالباب فخرجت فإذا علي «رضي الله عنه»، فقلت: إن رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» على حاجة، فانصرف، ثم سمعت حركة الباب فخرجت فإذا علي «رضي الله عنه» كذلك، فسمع رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» صوته فقال: «انظر من هذا»؟.

فخرجت فإذا علي «رضي الله عنه»، فجئت رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فأخبرته فقال:

«اللهم وإليَّ، اللهم وإليَّ»)[1].

---

(١) المطالب العالية ١٦/ ١٠٨ رواية رقم: ٣٩٣٥.

الكلام عن رجال سند الطريق السادس:

أبو يعلى الموصلي، مرَّ الكلام عنه[١].

وقطن بن نسير، هو: أبو عبّاد الغبري البصري، شيخ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وقد أخرج له في صحيحه، وذكره ابن حبّان في الثقات[٢]، واتهمه ابن عدي بسرقة الحديث لأنّه روى حديثاً عن جعفر بن سليمان والحديث معروف من رواية غيره، فردّ الذهبي على ابن عدي بقوله: (**قلت: هذا ظن وتوهم وإلاّ فقطن مكثر عن جعفر بن سليمان**)[٣].

ونقلوا أنّ أبا زرعة كان يحمل عليه، والظاهر أنه بسبب روايته لأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس أنكروها عليه، وجعله ابن حجر من أصحاب المرتبة الخامسة، فقال عنه: (صدوق يخطيء)[٤].

وقوله عنه بأنه صدوق يدل على أنّه ممن لم يثبت عليه تعمّد الكذب.

وقد اختلفوا وتضاربت أقوالهم حول أحاديث من كان من الرّواة في هذه المرتبة، فبعضهم ذهب إلى أن حديثهم حسن، وبعضهم إلى ضعفه، وفصّل بعضهم حسب اللفظة أو الألفاظ التي يلحقها ابن حجر بلفظة صدوق.

---

(١) صفحة ٢١.

(٢) الثقات ٩/ ٢٢ رقم الترجمة: ١٤٩٦٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٥/ ٤٧٥.

(٤) تقريب التهذيب ١/ ٤٥٦ رقم الترجمة: ٥٥٥٦.

والظاهر أن أصحاب هذه المرتبة عند ابن حجر ممن يحسّن حديثهم، وذلك لعدّة أدلة، أذكر منها دليلين فقط:

الأول: أنه في بيان هذه المرتبة (الخامسة) قال: (**من قصر منهم عن درجة الرابعة قليلاً**)[1]، وأصحاب المرتبة الرابعة عنده هم ممن يكون حديثهم في درجة الحديث الحسن، والحديث الحسن عندهم منه ما يكون في أعلى مراتب الحسن، ومنه ما يكون في أدنى مراتبه، فجعل هؤلاء في الخامسة ليميّزهم عن من جعلهم في المرتبة الرابعة، ممن يكون حديثهم في أعلى درجة الحسن.

ثانياً: أنه جعل من جملة أصحاب المرتبة الخامسة من رمي ببدعة، والذي عليه الكثيرون من علماء أهل السنة بما فيهم ابن حجر نفسه أن صاحب البدعة يقبل حديثه ما دام ضابطاً له، ولم يكن بداعية لبدعته، وبعضهم أضاف ما لم يرو ما يوافق بدعته.

فدلّ ذلك على أنه لم يرد بأصحاب هذه المرتبة من يطرح حديثه إذا انفرد به، فيكون قطن بن نسير عند ابن حجر ومن يرى رأيه حسن الحديث.

على أنني وجدت أن الشيخ حسين سليم أسد قد صحح سند حديث وقع قطن بن نسير فيه، وذلك في مسند أبي يعلى فقال: (**إسناده صحيح على شرط مسلم**)[2].

(١) قال في تقريب التهذيب صفحة ٢٨١: (الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغيّر بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيّع والقدر والنصب والإرجاء والتجهّم، مع بيان الداعية من غيره).

(٢) مسند أبي يعلى ٦/ ١٣٠ حديث رقم: ٣٤٠٣، بتحقيق حسين سليم أسد.

وهذا يدل على أن بعض المحققين يذهب إلى أن الرجل صحيح الحديث، وأنّ ما به من لين لا يخرج حديثه عن رتبة الحديث الصحيح.

وجعفر بن سليمان هو: أبو سليمان الضبعي الجرشي البصري، من رجال مسلم بن الحجاج في صحيحه، وثقه يحيى بن معين[١]، والعجلي[٢]، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣]، ووثقه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الناصبي المشهور[٤]، وقال عنه أحمد بن حنبل: (لا بأس به)[٥]، ووثقه الذهبي فقال: (ثقة، فيه شيء)[٦]، ووثقه ابن سعد فقال: (ثقة فيه ضعف)[٧]، وكان يحيى بن سعيد القطّان لا يكتب حديثه ويستضعفه.

ونحن نقبل توثيقهم له، ونرد تليينهم الخفيف له، لأن عبارة (فيه شيء)، وعبارة (فيه ضعف)، مبهمة غير مفسّرة، واستضعاف القطان له وعدم كتابته لحديثه لا يعرف سببه، ويحتمل أنّه بسبب ما نسبوه إليه من التشيّع، ولرواية ما لا يرتضونه من فضائل الإمام علي «عليه السلام» وأهل بيته «عليهم السلام».

وعبد الله بن المثنى، هو: ابن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثنى، قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقة له على رواية في

---

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرّجال صفحة ٦٨ رقم الترجمة: ١٧٧.
(٢) معرفة الثقات ١/ ٢٦٨.
(٣) الثقات ٦/ ١٤٠ رقم الترجمة: ٧٠٧٤.
(٤) أحوال الرجال صفحة ١١٠.
(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٦.
(٦) الكاشف ١/ ٢٩٤ رقم الترجمة: ٧٩٢.
(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٦.

مسند أحمد وقع في سندها عبد الله هذا - وبعد أن صحح إسنادها -:

(عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ثقة، وثقه الترمذي والعجلي، وذكره ابن حبّان في الثقات، قال: «ربّما أخطأ»، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: «صالح»، وأخرج له البخاري في الصحيح، بل أخرج له فيه بعض ما ادّعوا أنّه مما أنكر عليه وكفى بالبخاري حجة)[١].

وعبد الله بن أنس، هو: ابن مالك الأنصاري، ذكره ابن حبّان في الثقات[٢]، وترجم له البخاري[٣] وابن أبي حاتم[٤]،ولم يوردا فيه جرحاً، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن عبد الله بن أنس روى عنه يزيد الرّشك، وعبد الله بن المثنّى.

فهذه الطريق لحديث الطير حسنة.

وقد أعلّها أحمد ميرين البلوشي بجعفر بن سليمان وعبد الله بن المثنّى، فقال:

(وجعفر بن سليمان وإن وثق فهو من غلاة الرّفض كما في الميزان«١ : ٤٠٨» والغالي لا تقبل روايته فيما يقوّي بدعته كما تقدّم، وعبد الله بن المثنّى قال عنه في التقريب: «صدوق كثير الخطأ»)[٥].

أقول:

(١) مسند أحمد هامش صفحة ٢٦٠ من المجلد السابع، طبعة دار المعارف بمصر.
(٢) الثقات ٥/ ١١-١٢ رقم الترجمة: ٣٥٨٦.
(٣) التاريخ الكبير ٥/ ٤١.
(٤) الجرح والتعديل ٥/ ٧.
(٥) خصائص علي صفحة ٣٠.

أولاً: إنّ اتهام جعفر بن سليمان بالرّفض مبني على أدلة غير ثابتة، ردّها علماء أهل السّنة، ففي «تاريخ الإسلام» للذهبي قال:

(وقد قيل لجعفر بن سليمان: تشتم أبا بكر وعمر؟ قال: لا، ولكن بغضاً يا لك.

وفي صحة هذه عنه نظر، فإنه لم يكن رافضيّاً حاشاه.

وقال زكريا الساجي: قوله: بغضاً يا لك، إنّما عنى به جارين له، كان قد تأذّى بهما اسمهما أبو بكر وعمر)[1].

وقال الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» - وهو بصدد إثبات صحة حديث الولاية والرّد على من حاول الطعن فيه -:

(فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلّة فيه.

فأقول: كلا، لأنّ العبرة في رواية الحديث إنّما هو الصدق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربّه فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي «الصحيحين» وغيرهما قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم)[2].

فلم يطعن الشيخ الألباني في حديث الولاية - وهو صريح في

---

(١) تاريخ الإسلام ٤/ ٥٩٣.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة٥/ ٢٦٢-٢٦٣.

أنّ الولاية على الأمّة من بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» هي لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» - بل دافع عن هذه الرّواية[١]، وأثبت صحّتها، وصححها في أكثر من كتاب له.

وقال الذهبي - تعليقاً على كلام لابن معين حول جماعة يقولون بالقدر أنّه يحتج بحديثهم إذا ثبت صدقهم ووثاقتهم- :

(قلت: هذه مسألة كبيرة وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرّافضي إذا علم صدقة في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقة وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوع لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها يقبل حديثه، كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم)[٢].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر:

(والعبرة في الرّواية بصدق الرّاوي وأمانته، والثقة بدينه وخلقه،

(١) وهي الشاهد الثامن من الشواهد التي أوردناها في هذا الكتاب على صحة مضمون حديث الطير.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٥٤.

والمتتبع لأحوال الرّواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بشيء يرد به، ولذلك قال الحافظ الذّهبي في الميزان في ترجمة أبان ابن تغلب الكوفي:«شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته» ونقل توثيقه عن أحمد وغيره)[١].

وقال ابن حبّان:

(وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز)[٢].

وبناء على كل ذلك فإنّ تهمة بغض الشيخين التي رمى بها البعض جعفر بن سليمان والتي بموجبها رموه بالرّفض أو التشيّع والغلو فيه غير ثابتة عليه، أمّا رميه بالتشيّع بمعنى تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على غيره من الصحابة فلم أجد لهم دليلاً عليه سوى أنّه كان يروي فضائله وفضائل أهل بيته «عليهم السلام»، وحتى لو ثبت عليه ذلك فإنّه - وحسب تصريح ابن حبّان - لم يكن ممن يدعو إلى مذهبه، وقاعدتهم أنّ من لم يكن يدعو إلى بدعته وكان صدوقاً متقناً فإنّ روايته مقبولة يصح الاحتجاج بها.

فالطعن في رواية حديث الطير من طريق جعفر بن سليمان بحيلة أن مضمونها مما يقوّي بدعته مردود، لأنّه كما ذكرنا عن الذهبي أنّ

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث صفحة ٣٠٣.
(٢) الثقات٦/ ١٤٠.

جعفراً لم يكن برافضي، ولم يثبت أنّه كان يقدم عليّاً على الثلاثة، ولأن القول بأفضليته «عليه السلام» على جميع الصحابة بما فيهم الثلاثة هو رأي جماعة من الصحابة والتابعين وجمع من علماء المسلمين، فليس من البدعة في شيء، ولأن هناك من الروايات ما يشهد لمضمونها، سنذكرها لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ثانياً: أمّا بخصوص عبد الله بن المثنّى فكيفي في الرّد على البلوشي ما نقلناه عن الشيخ أحمد محمد شاكر وتحقيقه في حال الرجل ورد جرحه بتصحيح حديثه والحكم عليه بأنّه ثقة.

وهذه الطريق هي التي حكم عليها الذهبي بأنّها من أجود ما روي من طرق في حديث الطير، فقال في كتابه «تاريخ الإسلام»: **(وله طرق كثيرة عن أنس متكلّم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومن أجودها حديث قطن بن نسير شيخ مسلم، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس، قال: أهدي إلى رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» حجل مشوي فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي. وذكر الحديث)**[1].

ونقول هنا كما قلنا سابقاً بخصوص بعض الطرق التي سبق وأن تحدثنا حول إسنادها، أنّه لو تنازلنا عن الحكم على هذه الطريق بأنّها حسنة لذاتها، وأنّه بالجمع بينها وبين الطرق الأخرى الحسنة لذاتها - بعد غض النظر عن الطرق الصحيحة للحديث لذاتها - يرتقي إلى درجة الحديث الصحيح لغيره، وسلّمنا بأنها طريق ضعيفة،

---

(١) تاريخ الإسلام ٢/ ٣٥٩.

وسلمنا بضعف بعض ما مرّ من الطرق فإنه بالجميع بينها يرتقي الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره.

لأنّ من الأخطاء التي ارتكبها البعض من علماء أهل السنة ممن ضعّف حديث الطير، أنّه نظر إلى كل طريق على حدة، منفصلاً عن الطرق الأخرى غافلاً أو متغافلاً عن مبناهم القائل بأن الحديث إذا ورد من عدّة طرق ضعيفة وكان الضعف يسيراً فحكمه أنه يكون حسناً لغيره.



الطريق السابع:

قال الطبراني:

(حدثنا أحمد، قال: حدثنا سلمة بن أبي شبيب، قال: حدّثنا عبد الرّزاق، قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك، قال:

أهدت أم أيمن إلى النبي طائراً بين رغيفين، فجاء النبي فقال: هل عندكم شيء؟ فجاءته بالطائر فرفع يديه فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي، فقلت: إنّ رسول الله مشغول، وإنّما دخل النبي آنفا، فأكل النبي من الطائر شيئاً، ثم رفع يده فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي فارتفع الصوت بيني وبينه، فقال النبي: ادخله، من كان يدخل، فقال النبي: وإليَّ يا ربِّ ثلاث مرات، فأكل مع رسول الله حتى فرغا)[١].

الكلام عن رجال سند الطريق السابع:

الطبراني، سبق الحديث عنه[٢]، وأحمد، هو: أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن الجعد أبو بكر الوشاء، وصفه الذهبي بالشيخ الثقة العالم، وقال عنه الدار قطني: (لا بأس به)[٣].

---

(١) المعجم الأوسط ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٧ رواية رقم: ١٧٤٤ .

(٢) صفحة ٤٩ .

(٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤٨، تاريخ بغداد ٦/ ٢١١ رقم الترجمة: ٢٦٩١، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني صفحة ١٦٧ رقم الترجمة: ١٩٢.

وسلمة بن شبيب، هو: الحافظ أبو عبد الرّحمن الحجري النيسابوري، وصفه الذهبي بالإمام الثقة[١].

وعبد الرّزاق، هو: الحافظ عبد الرّزاق بن همّام بن نافع أبو بكر الحميري الصنعاني، ثقة من رجال الجميع[٢].

والأوزاعي، هو: عبد الرّحمن بن عمرو بن أبي عمرو، وصفه بعضهم بالثقة الجليل، وبعضهم بالحافظ الفقيه الزاهد، من رجال الجميع[٣].

ويحيى بن أبي كثير، ثقة من رجال الجميع[٤].

فرجال السند كلّهم من الثقات.

وأعلّ عبد القدّوس بن محمد نور محقق كتاب «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» هذه الطريق بالانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وأنس بن مالك مستدلًا بتصريح بعض علمائهم من أنّ رواية يحيى عن أنس مرسلة لأنّه لم يسمع منه[٥].

فأقول:

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٦، طبقات الحنابلة ١/ ٤٤٧ رقم الترجمة: ٢٢٥، تاريخ دمشق ٢٢/ ٧٦ رقم الترجمة: ٢٦١٦ .

(٢) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٤ رقم الترجمة: ٣٥٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٦٣، تهذيب الكمال ١٨/ ٥٢ رقم الترجمة: ٣٤١٥ .

(٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٨/ ١٠٧، تهذيب الكمال ١٧/ ٣٠٧ رقم الترجمة: ٣٩١٨، تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٨ رقم الترجمة: ١٧٧ .

(٤) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٨ رقم الترجمة: ١١٥، تاريخ الإسلام ٣/ ٥٥٦ رقم الترجمة: ٣٦١ .

(٥) مجمع البحرين في زوائد المعجمين ٦/ ٢٨١.

صرّح البخاري[1] وغيره بأن يحيى بن أبي كثيررأى أنساً، وإذا كان قد رآه فلا مانع من أن يسمع منه، بل إن احتمال سماعه منه وارد وكبير جداً.

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» - بعد أن نقل رواية رواها يحيى بن أبي كثير عن أنس-:

(قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلاّ أنّه لم يسمع منه هذا الحديث وله علّة)[2].

وكلام أبي عبد الله النيسابوري هذا صريح في أنّه ثبت عنده ومن أكثر من وجه سماع يحيى من أنس، وأنّه روى عنه مباشرة وبدون واسطة من الرّواة بينهما، إلاّ أن الرّواية التي هو بصدد الحديث عنها -وهي غير رواية حديث الطير- لم يروها يحيى عن أنس مباشرة، لعلّة ذكرها الحاكم بعد ذلك، وهي أن يحيى قال في أحد أسانيد الرّواية: حدّثت عن أنس.

ومما يؤكد ذلك هو أن الحاكم النيسابوري صحح في كتابه المستدرك على الصحيحين رواية رواها يحيى عن أنس دون واسطة بينهما، فقال عنها: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)[3].

وأخرج البيهقي في سننه بسنده رواية عن يحيى بن أبي كثير عن

---

(١) التاريخ الكبير ٨/ ٣٠١ رقم الترجمة: ٣٠٨٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٣.

(٢) معرفة علوم الحديث صفحة ١١٧.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٣٤٤رواية رقم: ٣١٩٣.

أنس بن مالك دون واسطة من الرّواة بينهما، وهذا نص الرّواية مع سندها من سنن البيهقي، قال:

(أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا علي بن حمشاذ العدل، أنبأ أبو بكر السدوسي، ثنا عاصم بن علي، ح وأخبرنا أبو سعد الماليني، أنبأ أبو أحمد بن عدي، ثنا محمد بن يحيى، وعبد الله بن محمد بن حميد الإمام قالا: ثنا عاصم بن علي، ثنا عكرمة بن عمار، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن أنس أن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة)[١].

وهذه الرّواية صحح إسنادها جمع من علماء أهل السّنة، وأقر بعضهم تصحيح البعض له، ولم يتعقبه بشيء، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

النووي[٢]، وابن حجر العسقلاني[٣]، وابن الملقن عمر بن علي الشافعي[٤]، ومحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي[٥]، وغيرهم، وأقر العثيمين تصحيح النووي وابن حجر لسند الرواية ولم يتعقبهما بشيء[٦].

وهؤلاء العلماء والفقهاء الذين حكموا على سند رواية البيهقي المذكورة بالصحة، إمّا أن يكون تصحيحهم له بناء على أن السند

(١) سنن البيهقي ٣/ ٢١٨ رواية رقم: ٥٤٨٠.
(٢) نصب الراية ٢/ ١٨٦، تحفة الأحوذي ٣/ ٩٣، خلاصة الأحكام ٢/ ٧٣٤.
(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/ ٢١٢.
(٤) التوضيح ٨/ ٤٣٢، البدر المنير ٤/ ٥٤٨.
(٥) أضواء البيان ١/ ٢٧٨.
(٦) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين ١٥/ ٣٥٤.

متصل، ورجاله كلهم من الثقات، وأنه ثبت عندهم سماع يحيى ابن أبي كثير من أنس، كما ثبت عند الحاكم النيسابوري، أو لم يثبت لهم أنه لم يسمع منه، أو أن يكون تصحيحهم له بناء على قاعدة أو مبنى يذهبون إليه يقضي بأن سند الرّواية إذا كان الانقطاع فيه بين الصحابي والتابعي يكون بحكم المتصل، فإن كان الأول فإن طريق رواية الطير الذي نحن بصدد الحديث عنه يكون متصلاً، وبما أن رجاله كلهم من الثقات فيكون الحديث من هذه الطريق صحيحاً لذاته، وإن كان الثاني، فالحكم هو نفسه أيضاً.

لكن وكالعادة نعود فنقول: أنّه لو سلّمنا -جدلاً- بضعف هذه الطريق بسبب الإرسال الموجود في السند تماشياً مع منهج المتشددين من علماء القوم، ونظرنا إليها بمعزل عن الطرق الصحيحة والحسنة لذاتها، فإنّه بالجمع بين هذه الطريق وطريق أخرى ضعيفة مثلها يكون الحكم على حديث الطير بأنه حسن لغيره لا أنّه ضعيف كما زعم البعض.



الرد على محاولتهم تضعيف حديث الطير من جهة مضمونه

من جملة من تكلّم عن حديث الطير وتهالك تهالكاً شديداً جداً في إعلال طرقه الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في كتاب «مختصر استدراك الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم» بتحقيقه، لكنّه لّما أن وجد أنّ طرق الحديث إلى أنس بن مالك كثيرة جدّاً، وصلت إلى حدٍّ يفوق حدَّ التواتر، وأن تضعيفه مع هذه الكثرة لطرقه مخالف لقواعدهم، وأنّ النظر إلى كل طريق على حدة وبمنحى عن الطرق الأخرى خلاف منهجهم في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن للمتابعات والشواهد، ومخالف لمبناهم أنّ الطريق التي فيها ضعف يسير ترتقي بطريق أخرى بإسناد فيه ضعف يسير إلى مرتبة الحسن لغيره، حاول الطعن فيه من جهة متنه ومضمونه، لما ورد في متنه من الإختلاف في بعض ألفاظه، ولما في مضمونه من دلالة على أفضلية الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» على أبي بكر وعمر، فقال: (**وبالجملة فالحديث لا ينقصه كثرة الطرق، وإنّما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنّما أنكر من أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين «رضي الله عنهم»، بل على رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ والاضطراب**)[1].

---

(١) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم صفحة ١٤٤٧.

أقول:

وفي قوله هذا يقر الشيخ سعد آل حميد بكثرة طرق حديث الطير، وأن إنكار أئمته له إنّما بسبب دلالته ومضمونه، وهذا هو الحق، فهم إنّما حاولوا الطعن في كل طريق من طرقه - وإن خالفوا في ذلك قواعدهم ومبانيهم - لأنّهم لا يريدون إثباته لدلالة مضمونه، لما يحمل هذا المضمون من تفضيل للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» على أبي بكر وعمر، ونسوا أنّ هذه الدلالة هي دلالة العديد من الأحاديث الواردة في كتبهم، ومنها ما ورد بأسانيد صحيحة وأخرى حسنة، بل بعضها متواتر كحديث الغدير والمنزلة، وستأتي الإشارة إليها لاحقاً إن شاء الله تعالى، تحت عنوان «الشواهد على صحة مضمون حديث الطير».

والقول بأفضلية الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» على جميع الصحابة - كما أسلفنا - هو مذهب الكثير من المسلمين من صحابة وغيرهم، وقد سبق أن نقلت أقوال بعض العلماء المصرحين بذلك[١].

وأمّا زعمه أنّ الحديث يدل على أفضلية الإمام «عليه السلام» على النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، فهذه الدلالة أتى بها من جعبته؛ وذلك لأن الخطاب لا يتناول النبي «صلى الله عليه وآله»، لأنّه قال: « **اللهم ائتني ...** » فكان هو خارجاً عنه.

وأمّا حول طعنه في الحديث من جهة الاضطراب في متنه، فذكر

(١) انظر كلام ابن عبد البر في صفحة ٣٨ وكلام ابن حزم في صفحة ٣٩.

اختلاف الرّوايات في عدد الطير، وصفته ومن قدمه إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، ومن فتح الباب لعلي، وفي صفة مجيء علي «عليه السلام»، وهذا كلّه غير قادح في صحة الحديث وثبوته، لأنّ كل الطرق للحديث متفقة على أصل وهو أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» قدّم له طير أو أكثر فدعى الله عزّ وجل أن يأتيه بأحب الخلق إليه يأكل معه من هذا الطعام فجاء «عليه السلام» فأكل معه.

وكم من حديث عند أهل السّنة وقع فيه من الاضطراب ما وقع، ولكنهم لم يحكموا بضعفه فضلاً عن وضعه، من ذلك حديث رمي النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» وجوه الكفّار يوم حنين، حيث جاء في بعضها؛ أنّه رماهم بالحصى، وفي آخر بالتراب، وفي ثالث أنّه نزل عن بغلته وتناول الحصى أو التراب بنفسه، وفي رابع أنّه طلب الحصى أو التراب من غيره، واختلف في المناول، ففي بعضها أنّه علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وفي آخر أنّه عبد الله ابن مسعود[1]، فلم يضعّفوا هذا الحديث، بل صححوه وقبلوه مع كل هذا الاضطراب الواقع في متنه.

❁❁❁

---

(١) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٨/ ٣٢.

الشواهد على صحة مضمون حديث الطير

إنّ من أهم دلالات حديث الطير أنّ الإمام علياً «عليه السلام» هو أحب الخلق إلى الله سبحانه وتعالى بعد النبي المصطفى «صلى الله عليه وآله»، ولازمه أنّه أحب الخلق إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنّ من هو أحب الخلق إلى الله عزّ وجل فهو أحبهم إلى نبيّه، ومن كان أحبهم إلى الله ورسوله فهو أفضلهم عندهما وأخصهم وأقربهم منزلة لديهما، يشهد لصحة هذه الدلالة الكثير من الأدلة منها:

الشاهد الأول:

قال الترمذي:

(حدّثنا قتيبة، حدّثنا حاتم بن إسماعيل، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال:

لمّا أنزل الله هذه الآية ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾[1] دعا رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب صحيح)[2].

---

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٢٥١ رواية رقم: ٣٢٤٤، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط :←

فجعل النبي «صلى الله عليه وآله» مصداق الأبناء في الآية الحسن والحسين «عليهما السلام»، والنساء فاطمة الزهراء «عليها السلام»، والأنفس علي بن أبي طالب «عليه السلام»[1]، ولا يمكن أن يقال أنّ نفسيهما واحدة، فلم يبق المراد من ذلك إلاّ التساوي، ولا شكَّ أنّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» أفضل النّاس فمساويه كذلك أيضاً.

يشهد لما ورد من أن النبي «صلى الله عليه وآله» نزّل الإمام عليّاً «عليه السلام» منزلة نفسه، ما رواه الحافظ النسائي في كتابه «خصائص علي» فقال:

(أخبرنا العباس بن محمد الدوري، قال: حدثنا الأحوص بن جواب، قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن أبي ذر قال: قال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»:

لينتهين بنو وليعة أو لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي، ينفذ فيهم أمري، فيقتل المقاتلة، ويسبي الذّرية، فما راعني إلاّ وكف عمر في

← إسناده قوي، بكير بن مسمار من رجال مسلم، وهو صدوق، وباقي رجاله ثقات، وقال الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني في كتابه صحيح سنن الترمذي ٣/ ٢٠٤- ٢٠٥ رواية رقم: ٢٩٩٩: «إسناده صحيح».

(١) قال الآجري في كتابه «الشريعة» ٣/ ١٢: (وأمر الله عزّ وجل نبيّه «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» بالمباهلة لأهل الكتاب لّما دعوه إلى المباهلة ، فقال الله عزّ وجل: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾؛ فأبناؤنا وأبناؤكم: الحسن والحسين «رضي الله عنهما»، ونساؤنا ونساؤكم: فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»، وأنفسنا وأنفسكم: علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»).

حجزتي من خلفي من يعني، فقلت: ما إيّاك يعني ولا صاحبك، قال: فمن يعني؟ قلت: خاصف النعل، قال: وعليٌّ يخصف نعلاً)[١].

ثمَّ انّ في خروج النبي «صلى الله عليه وآله» بعلي «عليه السلام» من بين جميع رجال المسلمين للتأمين على دعائه أثناء المباهلة مع نصارى نجران دلالة على أفضليته عليهم جميعاً، إذ لو كان هناك من هو أفضل منه وأقرب إلى الله ورسوله لكان أولى بأن يصطحبه النبي «صلى الله عليه وآله» معه، ويستعين ويتوسل به إلى الله عزّ وجل لاستجابة دعائه، ولما لم يصطحب غير علي «عليه السلام» علمنا أنّه أكملهم وأفضلهم.

الشاهد الثاني:

حديث المنزلة، وهو قوله «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»:

(أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي)[٢].

وفي لفظ آخر:

(ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس بعدي نبي)[٣].

وهو من الأحاديث المتواترة عن رسول الله «صلى الله عليه

(١) خصائص علي صفحة ٨٩ رواية رقم: ٧٢، وقال محقق الكتاب أحمد ميرين البلوشي: «صحيح، رجاله رجال مسلم سوى الدّوري وهو ثقة».
(٢) سنن الترمذي ٥/ ٤٤ رواية رقم: ٣٧٣١.
(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٦٠٢ رواية رقم: ٤١٥٤.

وآله»» المقطوع بصحة صدورها عنه، وفيه يجعل النبي «صلى الله عليه وآله» جميع المنازل التي كانت لهارون من موسى «عليهما السلام» لعلي «عليه السلام» منه، وقد كان هارون أفضل أهل زمانه عند أخيه فهكذا علي عند النبي محمد «صلى الله عليه وآله».

الشاهد الثالث:

قوله «صلى الله عليه وآله»:

(الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما).

قال الحاكم النيسابوري: **(هذا حديث صحيح بهذه الزّيادة ولم يخرجاه)**[1].

فإذا كان الحسن والحسين «عليهما السلام» هما سيّدا أهل الجنة جميعاً؛ لأنّ الجنة لا يدخلها الناس يوم يدخلونها إلاّ وهم شباب، فيكون أمير المؤمنين علي «عليه السلام» أفضل الجميع.

ولا يقول قائل أنّه على هذا المعنى للحديث يلزم أن يكون علي والحسن والحسين «عليهم السلام» أفضل من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ لأنّ الأدلة المقطوع بها دلّت على أنّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو أفضل بشر خلقه الله عزّ وجل.

الشاهد الرابع:

حديث الغدير، وهو أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» قال لمن معه

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٨٢ رواية رقم: ٤٧٧٩، وصححه الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني في كتابه صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٥٧ رواية رقم: ٩٦.

من المسلمين في منطقة الجحفة بالقرب من غدير خم وهو راجع من أداء مناسك الحج:

(ألستم تعلمون أنّي أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه، فإن هذا -أي علي «عليه السلام» - مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)[١].

ويدل هذا الحديث على أنّ النبي «صلى الله عليه وآله» جعل لعلي «عليه السلام» من الولاية على الأمّة ما له هو «صلى الله عليه وآله» عليها، فعلي أولى بالمسلمين من أنفسهم جميعاً، ومن كان أولى بالمسلمين من أنفسهم فهو أفضلهم، فلا يصح أن يجعل المفضول أولى بالفاضل من نفسه.

الشاهد الخامس:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٢].

فقد خصص النبي «صلى الله عليه وآله» مفهوم أهل البيت في هذه الآية فيمن جمعهم تحت كسائه؛ وهم علي وفاطمة والحسن والحسين «عليهم السلام»، ففي الرواية عن أم سلمة «رضوان الله تعالى عليها» أنّها قالت:

(إنّ النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» جلل الحسن والحسين

---

(١) صحيح ابن حبّان ١٥/ ٣٧٥ رواية رقم: ٦٩٣١، وقال عنه الشيخ شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح».

(٢) الأحزاب: ٣٣.

وعلي وفاطمة كساءً، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي أذهب عنهم الرّجس وطهرهم تطهيرا، فقالت أم سلمة، وأنا معهم يا رسول الله؟! قال: إنّك إلى خير)[١].

وبلا شك أنّ من أذهب الله عنه الرّجس وطهّره من كل دنس تطهيرا أفضل ممن لم يحصل له هذا التطهير.

الشاهد السادس:

ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير فقال:

(حدّثنا محمد بن جابان الجنديسابوري والحسن بن علي المعمري، قالا: حدّثنا عبد الرّزاق، عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس قال:

لّما زوّج النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فاطمة عليّاً، قالت: يا رسول الله زوجتني من رجل فقير ليس له شيء، فقال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»: أما ترضين يا فاطمة أنّ الله عزّ وجل اختار من أهل الأرض رجلين أحدهما أبوك والآخر زوجك؟)[٢].

ورجال سند هذه الرّواية ثقات، فالطبراني رواه عن محمد بن جابان والحسن بن علي المعمري، والأخير ثقة[٣]، وأما بقية رجال السند فهم ثقات من رجال الصحيح، وهذه الرّواية تدل على أنّ

---

(١) سنن الترمذي ٦/ ١٧٤ - ١٧٥ رواية رقم: ٣٨٧١، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
(٢) المعجم الكبير ١١/ ٩٣ رواية رقم: ١١١٥٣.
(٣) انظر ترجمته في كتاب لسان الميزان لابن حجر ٢/ ٢٢١.

عليّاً «عليه السلام» يأتي في مرتبة الأفضلية من بعد النبي «صلى الله عليه وآله»، فلو كان هناك أحدٌ من بعد النبي محمد «صلى الله عليه وآله» أفضل من علي «عليه السلام» لكان أولى باختيار الله عزّ وجل له من بين أهل الأرض بعده «صلى الله عليه وآله»، ولما أنّه سبحانه اختار من بعده عليّاً «عليه السلام» علمنا أنّه الأفضل بعد النبي «صلى الله عليه وآله».

الشاهد السابع:

حديث الأشباه، يقول ياقوت الحموي في كتابه معجم الأدباء بترجمة محمّد بن أحمد بن عبيدالله الكاتب المعروف بابن المفجّع: **(وله قصيدة ذات الأشباه، سمّيت بذات الأشباه لقصده فيها ذكره: الخبر الذي رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيّب، عن أبي هريرة قال:**

قال رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلم» وهو في محفل من أصحابه: إن تنظروا إلى آدم في علمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في خلّته، وموسى في مناجاته، وعيسى في سننه، ومحمّد في هديه وحلمه، فانظروا إلى هذا المقبل، فتطاول الناس فإذا هو علي بن أبي طالب، فأورد المفجع ذلك في قصيدته وفيها مناقب كثيرة)[1].

ورواة هذه الطريق من عبد الرّزاق وإلى نهاية سلسلة السند كلهم من الثقات عند أهل السّنة.

وأمّا دلالة حديث الأشباه، على أفضليّته «عليه السلام» فجليّة

(١) معجم الأدباء صفحة ٥/ ٢٣٤٢.

لأن من يمتلك الصفات التي تفرّقت في الأنبياء «عليهم الصلاة والسلام» لا بدّ وأن يكون أفضل ممن ليس له ذلك، فلم يثبت لأحد من الأمة مثل هذا الذي ثبت لعلي «عليه السلام» فيكون هو أفضلها بعد نبيها «صلى الله عليه وآله».

الشاهد الثامن:

ما أخرجه ابن حبّان في صحيحه فقال:

(أخبرنا أبو يعلى، حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق، حدثنا جعفر ابن سليمان، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين، قال:

بعث رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» سرية واستعمل عليهم علياً، قال: فمضى علي في السرية فأصاب جارية، فأنكر ذلك عليه أصحاب رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»؛ فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع علي، قال عمران: وكان المسلمون إذا قدموا من سفر بدءوا برسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فسلّموا عليه، ونظروا إليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم، فلما قدمت السرية سلموا على رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟! فأعرض عنه، ثم قام آخر فقال: يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟! فأعرض عنه، ثم قام آخر فقال: يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟! فأقبل إليه رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» والغضب يعرف في وجهه، فقال: ما تريدون من

علي -ثلاثاً-؟! إنّ علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي)[١].

فمن له الولاية على كل مؤمن بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» فهو أفضل ممن لم يجعل الله ورسوله له هذه الولاية عليهم، فيكون علي «عليه السلام» بموجب هذا الحديث أفضل من جميع الصحابة بما فيهم الثلاثة.

الشاهد التاسع:

ما أخرجه النسائي في «خصائص علي»، قال:

(أخبرني عبدة بن عبد الرّحيم المروزي، قال: أخبرنا عمرو بن محمد، قال: أخبرنا يونس بن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن النّعمان بن بشير، قال:

استأذن أبو بكر على النبي «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علياً أحب إليك من أبي، فأهوى إليها أبو بكر ليلطمها، وقال: يا ابنة فلانة! أراك ترفعين صوتك على رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»؟!! فأمسكه رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» وخرج أبو بكر مغضباً... الرّواية)[٢].

(١) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان ١٠/ ٦٧-٦٨، وصححه الألباني.

(٢) خصائص علي صفحة ١٢٦ رواية رقم: ١١٠، وقال أحمد ميرين البلوشي: «إسناده صحيح»، وطبعة أخرى بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني الأثري صفحة ١٠٦ رواية رقم: ١٠٧، وقال المحقق المذكور: «إسناده صحيح»، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ١٤/ ١٦٩ رواية رقم: ١٨٣٣٣، وقال الشيخ حمزة أحمد الزّين: «إسناده صحيح»، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٣/ ٣٣٤ رواية رقم: ٥٣٠٩، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: «إسناده حسن».

والنبي «صلى الله عليه وآله» أقرَّ عائشة على قولها أنّ عليّاً «عليه السلام» أحب إليه من أبيها، وإقراره «صلى الله عليه وآله» حجة، والمدّعى من أكثر المخالفين لنا أنّ أبا بكر أفضل من جميع الأمّة، وهذه الرّواية تخالفهم فهي تدل على أنّ عليّاً «عليه السلام» أفضل من أبي بكر؛ لأنّه أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» من أبي بكر، ولا شكّ أن من كان أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان هو الأفضل عند الله ورسوله، وإذا قام الدّليل على أنّ عليّاً أفضل من أبي بكر، فأفضليته على باقي الأمّة من باب أولى لأنّهم -أي المفضلون لأبي بكر- لا يدّعون لأحد الأفضلية على أبي بكر.

الشاهد العاشر:

ما رواه الحاكم النيسابوري فقال:

(حدّثنا أبو العبّاس محمد بن يعقوب، حدّثنا العباس بن محمد الدوري، حدّثنا شاذان الأسود بن عامر، حدّثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال:

كان أحب النّساء إلى رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» فاطمة، ومن الرّجال علي)[1].

وما رواه الترمذي والحاكم النيسابوري عن عائشة أنّها سئلت

---

(١) المستدرك على الصحيحن ٣/١٦٨ رواية رقم: ٤٧٣٥، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأخرجه الترمذي في سننه ٥/٦٩٨ رواية رقم: ٣٨٦٨، وحسّنه.

(أي الناس كان أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم»؟ قالت: فاطمة، فقيل من الرّجال؟ قالت: زوجها، إن كان ما علمت صوّاماً قوّاماً)[١].

والاستدلال بهاتين الرّوايتين شبيه بالاستدلال بالرّواية التي أوردناها في الشاهد التاسع، فالصحابي بريدة الأسلمي، وزوج النبي عائشة يصرّحان بأنّ أحب الرّجال إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وأحبّهم إليه هو أفضلهم عند الله ورسوله.

وحاول بعض علماء السنين تقديم رواية عمرو بن العاص المروية في الصحيحين وغيرهما الدالة على أنّ أحب الرجال إلى رسول الله هو أبو بكر على الرّواية التي ذكرناها في الشاهد التاسع والرّوايتين اللتين ذكرناهما في الشاهد العاشر، ورواية عمرو بن العاص مع سندها ومتنها من صحيح البخاري هي:

(حدّثنا إسحاق، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان أن رسول الله «صلى الله عليه [وآله] وسلّم» بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرّجال؟ قال: أبوها، قلت: ثم من؟ قال: عمر، فعدّ رجالاً فسكتُّ مخافة أن يجعلني في آخرهم)[٢].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٧٠١ رواية رقم: ٣٨٧٤ وحسّنه، والحاكم النيسابوري ٣/ ١٧١ رواية رقم: ٤٧٤٤ وصحح إسناده.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ١٥٨٤ رواية رقم: ٤١٠٠.

ويكفي في سقوط هذه الرّواية وعدم اعتبارها أنّ راويها عمرو ابن العاص، وعداؤه للإمام علي «عليه السلام» أشهر من أن ينكره منكر، فإذا كانت عداوته له «عليه السلام» دفعته إلى إشهار السيف في وجهه ومقاتلته، وقتل جماعة من أنصاره في صفين، فلا يستبعد أن تدفعه هذه العداوة إلى اختلاق الفضائل والمناقب لغيره لتقديم وتمييز غيره عليه.

والخلاصة: ثبت من هذه الأدلة والشواهد أنّ دلالة مضمون حديث الطير تدل عليه روايات أخرى عديدة، وليس في مضمونه شيء منكر حتى يصح أن يرد بموجبه.

❁❁❁

المصححون لحديث الطير

وصحح وحسّن حديث الطير جماعة من علماء أهل السّنة، منهم ابن جرير الطبري، قال سعد آل حميد:

(وظاهر كلام ابن كثير أنّ الطبري يرى صحة الحديث وإن لم يصرّح)[1].

ولقد ذكر ابن كثير أنّ الطبري تتبع طرق هذا الحديث في مجلد مستقل[2].

وصححه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين[3].

وحسّنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في أجوبته عن الأحاديث التي وصفت بالوضع في كتاب المصابيح[4].

وحسنّه أيضاً الشيخ محمود الميرة، ذكر ذلك عنه الشيخ سعد آل حميد، فقال:

(أطال الكلام عن هذا الحديث وحديث «أنا مدينة العلم» في

---

(١) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم٣/ ١٤٧٤.
(٢) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٤.
(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٤١ رواية رقم: ٤٦٥٠.
(٤) مشكاة المصابيح ٣/ ١٧٨٧-١٧٨٨.

رسالة عن الحاكم ومستدركه ثم قال ص ٤٦٣ : فالحديثان بمرتبة الحسن)[١].

وحسّنه ابن حجر المكي الهيثمي لتعدد طرقه، فقال - وهو يتحدّث عن حديث الطير- :

(وأمّا قول بعضهم :أنّه موضوع، وقول ابن طاهر: طرقه كلّها باطلة معلولة، فهو الباطل، وابن طاهر معروف بالغلو الفاحش، وابن الجوزي - مع تساهله في الحكم بالوضع كما هو معلوم- ذكر في كتابه «العلل المتناهية» له طرقاً كثيرة واهية، ولذلك لم يذكره في موضوعاته، فالحق ما تقرر أولاً: أنه حسن يحتج به)[٢].

وصححه الشيخ ممدوح سعيد في كتابه «غاية التبجيل وترك القطع بالتفضيل»، فقال في هامش صفحة ١٢٦ معلّقاً على حديث الطير الذي أورده في أصل الصفحة المذكورة:

(فقلت: الحديث صحيح، فقد رواه من الصحابة «رضي الله عنهم»: أنس بن مالك، وعلي، وابن عبّاس، وجابر بن عبد الله، وأبي رافع، ويعلى بن مرّة، وسفينة.

وهو متواتر عن أنس، فقد قال ابن كثير الدّمشقي في البداية والنهاية «٧/ ٣٥٣»: «ألّف الحافظ الذهبي جزءاً في طرق هذا الحديث فبلغ عدد من رواه عن أنس بضعة وتسعون نفساً»، وقال: أقرب هذه الطرق غرائب.

---

(١) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم٣/ ١٤٧٥.

(٢) شرح همزية البوصيري ٣/ ١٢٦٧.

قلت: هذا العدد يستحيل اجتماعهم على الكذب، فلا يجب النظر في أحوالهم على ما هو مقرر في علوم الحديث، والذهبي يقول في تذكرة الحفاظ «٣/ ١٠٤٣»: «له طرق كثيرة جدّاً قد أفردتها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل».اهـ

وأكثر من هذا قول الذهبي في تاريخ الإسلام «٢/ ١٧٩»: «حديث الطير وله طرق كثيرة عن أنس متكلم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومن أجودها حديث قطن بن نسير شيخ مسلم، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس قال: أهدي إلى رسول الله «صلّى الله عليه [وآله] وسلّم» حجل مشوي، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي ... وذكر الحديث». اهـ.

واعترض الحافظان ابن حجر وصلاح الدين العلائي في الأجوبة على أحاديث المصابيح «ص ٧٥» على من حكم بوضعه، وذهبا إلى تحسينه.

وقد أفردته بجزء ينفصل الواقف عليه على صحة الحديث، يسّر الله تعالى طبعه ...).

ومرّ عليك أن الترمذي -كما نقل بعض المحققين- حسّن رواية حديث الطير التي رواها في سننه.

والحق كما بيّناه وكما ذكر الشيخ ممدوح والحاكم النيسابوري أن حديث الطير حديث صحيح، لا أنّه حسن كما ذهب إلى ذلك بعض من ذكرناهم، فضلاً عن أن يكون ضعيفاً أو موضوعاً.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أشر ف خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

تم الانتهاء من تسويد هذه الصفحات بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٠م.

وثيقة رقم (١)

بَكْرٍ فَرْدَهُ ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَرْدَهُ ، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَذِنَ لَهُ (١) .

١٢٩٨ ـ (٤٠٥٣) ـ حدثنا أبو خيثمة ، حدثنا إسحاق بن يوسف ، عن عبد العزيز بن رفيع قَالَ :

---

(١) إسناده لين ، مسهر بن عبد الملك ليس بقوي ، ولكن تابعه عليه عبيد الله بن موسىٰ عند الترمذي وكان يتشيع .

وأخرجه الترمذي في المناقب (٣٧٢٣) من طريق سفيان بن وكيع ، أخبرنا عبيد الله بن موسىٰ ، عن عيسى بن عمر ، بهذا الإسناد . وهو إسناد ضعيف ، سفيان بن وكيع ساقط الحديث .

وليس عنده « فجاء أبو بكر فرده ، ثم جاء عمر فرده » . وقال الترمذي : «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس » .

وصححه الحاكم في المستدرك ٣/١٣٠ ـ ١٣١ وتعقبه الذهبي بقوله : « قلت : ابن عياض لا أعرفه ، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه ، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء » .

ثم أخرجه الحاكم مطولاً ٣/١٣١ ـ ١٣٢ من طريقين حدثنا إبراهيم بن ثابت البصري القصار ، حدثنا ثابت البناني أن أنس بن مالك . . . . . . وتعقبه الذهبي بقوله : إبراهيم بن ثابت ساقط.

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٩/١٢٥ وقال : « قلت : عند الترمذي طرف منه ـ رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، ورواه أبو يعلىٰ باختصار كثير. . . . . وفي إسناد الكبير حماد بن المختار ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح، وفي أحد أسانيد الأوسط أحمد بن عياض بن أبي طيبة ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح ، ورجال أبي يعلىٰ ثقات ، وفي بعضهم ضعف » .

وأورده الحافظ في « المطالب العالية » برقم (٣٩٦٢ ، ٣٩٦٣) وعزاه إلى أبي يعلىٰ .

ورواه البزّار وقال: روي عن أنس من وجوه، قال: وكل من رواه عن أنس ليس بالقوي » . وانظر الحلية ٦/٣٣٩ .

الوثيقة رقم (٢)

٢٠٢

قيل : يا رسول الله من هم ؟ قال : « علي منهم ، وأبو ذر الغفاري ، والفارسي ، والمقداد بن الأسود » .

١٥٥٦ - (٩٦٠) - حَدَّثَنا أبو الحسن على بن إسحاق بن زاطيا ، قال : حَدَّثَنا عثمان بن عبد الله العثماني ، قال : حَدَّثَنا الزنجي مسلم بن خالد ، قال : حَدَّثَنا جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده : أن جبريل عليه الصلاة والسلام أتى النبي ﷺ فقال : **يا محمد ، إن الله عز وجل يأمرك أن تحب علياً ، وتحب من يحب علياً ، فإن الله عز وجل يحب علياً ، ويحب من يحب علياً** . قالوا : يا رسول الله ومن يبغض عليًا ؟ ! قال : « **من يحمل الناس على عداوته** » .

١٥٥٧ - (٩٦١) - حَدَّثَنا أبو أحمد هارون بن يوسف ، قال : حَدَّثَنا ابن أبي عمر العدني ، قال : حَدَّثَنا محمد بن جعفر بن محمد ، قال : أخبرنيه ابن أبي الرجال ، عن أبيه ، عن جده ، عن أنس بن مالك ، قال : كنت مع النبي ﷺ في بيته ، فأهدى له طير ، فقال : « **اللهم ائتني برجل تحبه يأكل معي من هذا الطير** » فقلت : اللهم اجعله رجلاً من الأنصار ، فقرع الباب ، فجئت فقلت : من هذا ؟ قال : أنا علي ، فقلت : إنما دخل النبي ﷺ الساعة ، ثم عدت لموقفي ، فأعاد النبي ﷺ الدعوة ، فقال : « **اللهم ائتني برجل تحبه يأكل معي من هذا الطير** » فقرع الباب ، فجئت فقلت : من هذا ؟ قال : أنا علي ، فقلت : قليلاً ، ثم عدت لموقفي ،

١٥٥٦ - (٩٦٠) - **إسناده ضعيف** .

مسلم بن خالد الزنجي : (سيىء الحفظ) ، ولذا قال الحافظ في (التقريب) : (صدوق كثير الأوهام) وقال الذهبي في (الميزان) (٤/ ١٠٢) بعد أن ذكر أحاديث من روايته قال : (فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل ويُضعَّف) وضعفه شيخنا الألباني : (الإرواء ٦/ ٦٢) ، (الضعيفة) (٣/ ٣٦٨) . وعثمان بن عبد الله العثماني .

١٥٥٧ - (٩٦١) - **إسناده لا بأس به** .

رواه الترمذي (ح ٣٧٢٣) ، وقال : (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس) . ولفظه : (**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك ...**) ورواه الحاكم (٣/ ١٣٠ ، ١٣١) ، وصححه على شرط الشيخين ، وقال : (وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على =

أهم مراجع الكتاب

* أحوال الرجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

* إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تأليف: نايف بن صلاح بن علي المنصوري، نشر دار الكيان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

* أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي ، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات.

*الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

*الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني دار النشر : دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

*الباعث الحثيث، تأليف: ابن كثير الدمشقي، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، شرح أحمد محمد شاكر، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني.

*البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ، دار النشر : مكتبة المعارف، بيروت.

*البدر المنير، تأليف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

*التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

*التعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان، تأليف: محمد ناصر الدّين الألباني، نشر: دار باوزير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

*التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تأليف: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الهند.

*التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف: عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مع تخريجات وتعليقات كل من: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرّزاق حمزة.

*الثقات ، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الهند.

*الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، نشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م.

*الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تأليف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، نشر : دار المعرفة - بيروت.

* الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، تأليف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

*الشريعة: تأليف: محمد بن الحسين الآجري، نشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى:١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: الوليد بن محمد بن نبيه سيف النّاصر.

*الضعفاء الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، دار النشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي.

*الضعفاء والمتروكين، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، نشر: دار الوعي، حلب ، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ تحقيق : محمود إبراهيم زايد.

*الضعفاء والمتروكين ، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت- ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي.

*الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري ، دار النشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، تحقيق الدكتور علي محمد عمر.

*العلل الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

* الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، دار النشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

*الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة ، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢م ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: محمد عوامة.

*الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، نشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

*الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣و، تحقيق : إبراهيم بن مصطفى الدمياطي.

*المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: محمد بن حيان بن أحمد ابن أبي حاتم التميمي البستي، نشر: دار الوعي، حلب ، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ تحقيق : محمود

إبراهيم زايد.

*المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، تأليف: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع،الرّياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

*المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م الطبعة : الأولى، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا.

*المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تأليف:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: دار العاصمة-دار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ، تحقيق : د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري.

*المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، دار النشر : دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني.

*المعجم الكبير، تاليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، دار النشر: مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤ - ١٩٨٣ ، الطبعة الثانية، تحقيق : حمدي ابن عبد المجيد السلفي.

*المغني عن حمل الأسفار، تأليف: أبو الفضل العراقي، دار النشر: مكتبة طبرية، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: أشرف عبد المقصود.

* المغني في الضعفاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

*الموقظة، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ باعتناء: عبد الفتاح أبو غدة.

*النكت الجياد، تأليف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

*النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

*إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

*تاريخ الإسلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى.

*تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

* تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

*تاريخ مدينة دمشق، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله الشافعي دار النشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

*تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

*تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

*تذكرة الحفاظ، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

*تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي دار

النشر : دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦ – ١٩٨٦ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد عوامة.
*تلخيص كتاب الإستغاثة، تأليف: ابن تيمية، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد بن علي عجال، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية.
*تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي دار النشر : مؤسسة الرسالة، تحقيق إبراهيم الزئبق وعادل مرشد.
*تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٠ – ١٩٨٠ ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف.
*تنقيح التحقيق في أحاديث التغليق، تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، تحقيق: سامي بن محمد جاد الله ، عبد العزيز ناصر الخباني.
* تيسير مصطلح الحديث، تأليف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
*خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد الرحمن، دار النشر: مكتبة المعلا ، الكويت ، ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى تحقيق: أحمد ميرين البلوشي.
*خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي أبو عبد الرحمن، دار النشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري.
* خلاصة الأحكام، تأليف: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، نشر: مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت، الطبعة: الاولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
* ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، نشر: مكتبة المنار – الزرقاء،

الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
*سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
*سلسلة الأحاديث الضعيفة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، دار نشر : مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
*سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، نشر : مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا.
*سنن الترمذي ، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف.
* سنن الترمذي ، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار الرسالة العالمية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.
*سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، دار النشر: مؤسسة الرسالة،بيروت، ١٤١٣هـ ، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.
* شرح مشكل الآثار، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
*شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف: مصطفى إسماعيل، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
*صحيح ابن حبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، نشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
* صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، نشر : دار ابن كثير [اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م ، تحقيق: د. مصطفى ديب

البغا.

* صحيح سنن الترمذي ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني، نشر : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى.

*صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت.

*ضوابط الجرح والتعديل، تأليف: الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الأستاذ المشارك بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، نشر : مكتبة العبيكان.

*طبقات الشافعية ، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ، دار النشر : عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان.

*طبقات الحنابلة، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبو الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق الدكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين.

*طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، دار النشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ ، الطبعة الثانية، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو.

*طبقات خليفة، تأليف: خليفة بن خياط، طبعة دار العاني، بغداد، الطبعة الأول: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، تحقيق: أكرم ضياء العمري.

*ظفر الأماني، تأليف: الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، نشر : مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة : ١٤١٦هـ ، باعتناء: عبد الفتاح أبو غدة.

*علل الدراقطني، تأليف: علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، نشر : دار ابن الجوزي، تحقيق: محمد صالح محمد الدباسي.

*فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر : دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

*فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

الشافعي، دار النشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، والدكتور محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد.

*فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث، تأليف: عبد الرّحمن المعلمي اليماني، نشر: أضواء السلف، جمع وترتيب: إسلام بن محمود بن محمد النجار.

*قواعد في علوم الحديث، تأليف: ظفر أحمد العثماني التهانوي، نشر: مطابع دار القلم، بيروت.

*لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي دار النشر : مكتب المطبوعات الإسلامية، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

*مجمع البحرين في زوائد المعجمين، تأليف: نور الدين الهيثمي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: عبد القدّوس محمد نذير.

*مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، نشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة : الأخيرة - ١٤١٣ هـ.

*مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، تأليف: عمر بن علي بن أحمد، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

*مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.

*مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، دار النشر : دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.

*مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، دار النشر : مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط

وآخرين.

*مسند البزار، تأليف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، نشر: مؤسسة علوم القرآن مكتبة العلوم والحكم ، بيروت المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.

*مسند الشهاب، تأليف: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

*مشكاة المصابيح، تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، نشر: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: محمد ناصر الدّين الألباني.

*معرفة الثقات، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي.

*معجم الأدباء، تأليف: ياقوت الحموي الرّومي، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م، تحقيق: إحسان عبّاس.

*معرفة علوم الحديث، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، دار النشر : دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، تحقيق : السيد معظم حسين.

*من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، تأليف: يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

*منهاج السنة النبوية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

*منهج أبي عبد الرّحمن النسائي في الجرح والتعديل، تأليف: قاسم علي سعد، نشر: دار

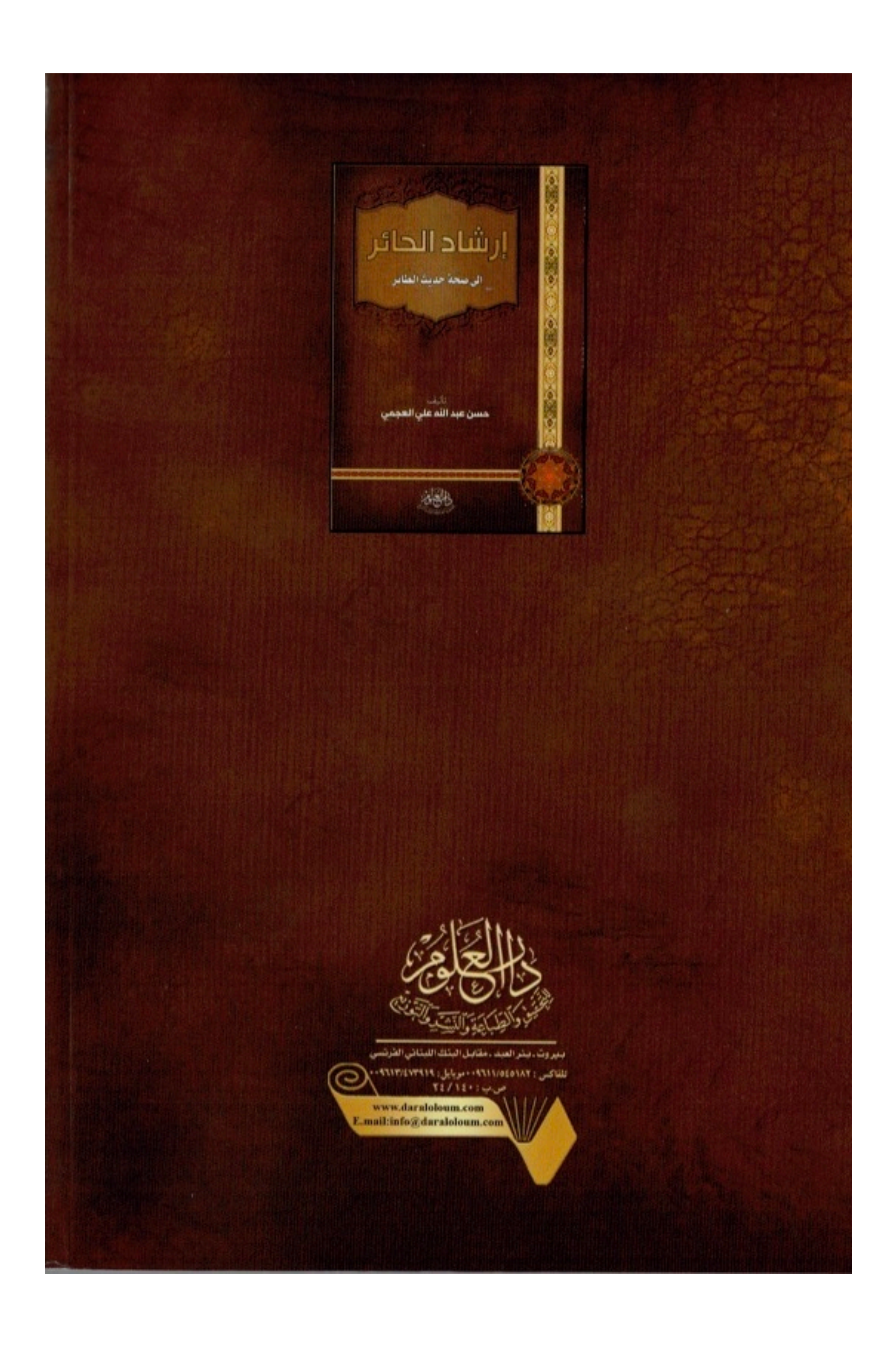
البحوث والدراسات الإسلامية لإحياء التراث.

*ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

*نزهة النظر، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

*نصب الراية، تأليق: جمال الدين الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر-بيروت -لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

المحتويات


إرشاد الحائر
الى صحة حديث الطائر
تأليف
حسن عبد الله علي العجمي
دار العلوم
للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع
بيروت . بئر العبد . مقابل البنك اللبناني الفرنسي
للفاكس : ٠٠٩٦١١/٥٤٥١٨٢ موبايل : ٠٠٩٦١٣/٤٧٣٩١٩
ص.ب : ٢٤/١٤٠
www.daraloloum.com
E.mail:info@daraloloum.com